نقد نسـويّ للنيوليـبراليّـة في منطقة الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

النسوية السياسية
POLITICAL FEMINISM

عن الكاتبة

هي **جينيفر س أولمستيد** أستاذة في علم الاقتصاد ورئيسة قسم دراسات الشرق الأوسط والريادة الاجتماعيّة في جامعة درو في نيوجيرسي في الولايات المتحدّة الأمريكية وتركّز في أبحاثها على الجندر والعولمة واقتصاديات النزاع المسلّح.

مؤسسة فريدريش إيبرت
صندوق بريد: 6107-11 رياض الصلح
بيروت 2210-1107، لبنان

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبرت.

جميع الحقوق محفوظة. لايمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة دون إذن مكتوب من الناشر.

ترجمة: براء سراج الدين
تدقيق لغوي: DocStream
تصميم وتنسيق الكتابة: مي غيبة @ fabrika.cc
تصميم الغلاف: إيمي شنيارا

2021

جدول المحتويات

٢ **مقدمة**

٤ **آثار السياسات النيوليبراليّة على النساء في المنطقة**

٤ اختلاف أنواع ودرجة التحدّيات الجندريّة باختلاف مستوى النموّ الاقتصادي

٦ أهمّية البحث في الآثار الجندريّة المحتملة للسياسات الاقتصاديّة الجزئيّة والكليّة

٧ دور الأشكال المختلفة للتمييز الجندري في تكوين المُخرَجات الاقتصاديّة الاجتماعيّة

٨ الحاجة إلى مقاربة اقتصاديّة نسويّة تقاطعيّة

١١ العمل غير المأجور والتقسيم الجندري للعمل

١٢ أهمّية السلطة الهيكليّة والأعراف الجندريّة التاريخيّة

١٣ **المؤسّسات المحليّة التي تعمل على إعادة تشكيل المُخرَجات والأعراف الجندريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

١٥ **خاتمة**

١٧ **المراجع**

مقدمة

ظهر الاقتصاد النسوي للمرة الأولى في أوائل القرن العشرين مع تركيز على تأثير الجندر على ضعف وهشاشة التحوّل نحو الصناعة في بداياته. وقد أشارت شارلوت بيركنز غيلمان في تحليلاتها أنه نتيجةً للتقسيم التقليدي للعمل، الذي يميل فيه الرجال للعمل في وظائف مأجورة وتميل النساء للانخراط في العمل بدون أجر في المنزل، فإنّ النساء كنّ الأضعف اقتصاديا والأكثر انعزالاً على المستوى الاجتماعي. وعلى الرغم من أن العمل كان طبقياً (مع الاخذ في الاعتبار أن نساء الطبقة العاملة لا يوجد لديهن رفاهيّة العيش بدون عمل) ومبنيّاً على الاعتماد المتبادل (و ذلك ما أطلق عليه اسم العَقد الأبويّ)، إلّا أنه لم يكن هناك اعتراف حقيقي بدور عمل الرعاية بدون أجر في الرفاهية الاقتصادية، كما كان من الأسهل استبداله والغاؤه في حالة التفكّك الأسري. ونظراً لان المجتمعات المعتمدة علي رأس المال (بعد الصناعية) على نموذج الذّكَر المُعيل بشكل متزايد، كانت النساء اللواتي ليس لديهنّ ذكَر معيل يعتمدن عليه (بسبب عدم الزواج أو الإهمال أو الهجران أو الطلاق أو الترمُّل) أكثر ضعفاً و هشاشةً من الناحية الاقتصاديّة بالتحديد. ولا زالت هذه المشاكل موجودة على المستوى العالمي وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظراً للتدنّي الكبير لمعدّلات مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة،ما يؤدّي إلى اعتماد كبير على الهيكليّات الأبويّة. إضافةً إلى ذلك،فإن عدداً من دول المنطقة تتحول من نماذج الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي أو الاقتصاد المبنيّ على الخدمات.

سلّط الكمّ الهائل من الأبحاث النسويّة -التي أُنتِجَت على مدى المئة عام الماضية وخاصة بعد ظهور النيوليبراليّة في أوائل الثمانينيّات- على ست زوايا مهمة: ١. أهمّية تحديد كيفيّة اختلاف أنواع ودرجة التحدّيات الجندريّة باختلاف مستوى النموّ الاقتصادي ٢. سبب وكيفيّة ارتباط التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي بفهم أشكال مختلفة للتفاوت الجندريّ ٣. الدور الذي لعبته الأشكال المختلفة للتمييز الجندريّ في تكوين المخرَجات الاجتماعيّة الاقتصاديّة ٤. الدور الذي لعبه التقسيم الجندري للعمل في تشكيل أنماط الحرمان، مع تركيز محدّد على التحدّيات التي تواجهها النساء نتيجةً للعبء الأكبر للعمل غير المأجور على عاتقهنّ ٥. أهمّية تبنّي مقاربة تقاطعيّة للتحليل الاقتصادي النسوي، نظراً لأن هشاشة النساء والفتيات قد تختلف بدرجة كبيرة بناءً على صفات مختلفة (كالعمر والحالة الاجتماعيّة والميول الجنسيّة والطبقة والعرق والمكان الجغرافي والإعاقة وغيرها)، وأخيراً ٦. التركيز على أهميّة الدور الذي لعبته السلطة الهيكليّة والأعراف الجندريّة التاريخيّة (الذكورة تحديداً) في تكوين المخرجات الجندريّة، لا الاكتفاء بالتركيز على النساء عند استخدام وجهة نظر جندريّة. بعد ذلك، جرى التمعُّن في كل من هذه الزوايا في سياق الانتشار المتزايد للنيوليبراليّة التي عاودت الظهور في الثمانينيّات بالتزامن مع أزمة الديون.

يفترض الطرح الأساسي للنيوليبراليّة أنّ الأسواق الحرّة أفضل من التدخّل الحكومي، إلّا أنّ تطبيق ذلك على أرض الواقع أكثر تعقيداً، كون النيوليبراليّة تؤيّد أشكالاً معيّنة من التدخّل الحكومي (كحماية حقوق الملكيّة وفرض الرقابة على الحدود الوطنيّة فيما يتعلّق بتنقّل الأفراد) وتدعو في الوقت ذاته إلى تدخّل حكومي أقلّ فيما يتعلق بالعمل وحماية البيئة والتجارة وحركة رؤوس الأموال (خصّيصاً رؤوس أموال الشركات العالميّة التي تبحث عن فرص لتحقيق المزيد من الربح في الخارج). استهدفت حزمة من السياسات المرتبطة بفرض صندوق النقد الدولي لسياسات الإصلاح الهيكلي دولاً في بلدان العالم الجنوبية بمستويات ديون عالية، وذلك بهدف ضمان إعادة هيكلة هذه الدول لاقتصاداتها بحيث تتمكّن من سداد تلك الديون. وفي نهاية المطاف، انتشرت النيوليبراليّة إلى أبعد من الدول التي أنذر اقتصادها بالتخلّف عن سداد الديون. ومع انتشار هيمنة النيوليبراليّة، ازداد التركيز على النموّ الاقتصادي والسوق على أنّه المؤسّسة الأساس في صنع القرارات الاجتماعيّة الاقتصاديّة، والذي يعني تركيزاً أقل على أهمّية الدولة كمقدّم للخدمات والوظائف. نشأ عن ذلك تطوّرٌ لنقدَين: واحد نسوي والآخر بيئي، طُرِحت فيهما تساؤلات عن استمرار التقليل من قيمة الجوانب غير السوقيّة للاقتصاد، خاصّة تلك التي تتعلّق باستغلال العمالة غير المأجورة والموارد الطبيعيّة. وعلى الرغم من أنّ هذه العمليّة نشأت منذ ٥٠ عاماً، إلّا أنها مستمرّة في بلدان عدّة، وتظهر بقوّة في البلدان العربيّة المستهدَفة لإعادة الإعمار والتنمية (ما بعد) النزاع.

انتقد أخصّائيو/ات الاقتصاد النسوي التحوّلَ إلى النيوليبراليّة بناءً على عدّة حُجج مختلفة. بدأت الشركات العالميّة مع تغيّر السياسات التجاريّة والماليّة بنقل رؤوس أموالها إلى بلدان تنخفض فيها معدّلات الرواتب، وشغلت النساء العديد من الوظائف في تلك الشركات. وسلّطت تحليلات نسوية مبكرة الضوءَ على الظروف الاستغلاليّة وغياب استدامة العمل لدى تلك الشركات (التي غالباً ما ظلّت تتنقّل بحثاً عن هوامش ربح أكبر). كما كتبت النسويات أيضاً عن الأثر الجندريّ الذي خلّفه

تقليـص القطّـاع الحكومي وتحديـداً تقليـص الخدمات الحكوميّـة عـلى النسـاء والفتيات خصوصاً وعلى الأسـرة عموماً. تأثرت النسـاء والفتيات كمسـتقبلات للخدمات وعامـلات أيضـاً، وذلك بسـبب ارتباط التوظيف الرسـمي للنسـاء بالقطـاع العام في عـدد من الدول هـو أقرب من ارتبـاط توظيـف الرجـال بـه. نظـرت النسـويات أيضـاً إلى سياسـات الإصلاح الهيـكلي من زاوية أخـرى وهي التركيز عـلى أعبـاء العمـل غيـر المأجـور التـي نتجـت عـن تزايد أعبـاء العمل المأجور ونقـص الخدمات، وقد حدث هذان العامِلان بشكل متزامن في معظم الأحيان. بتجرد أكبر، لفتـَت النسـويات الانتبـاه إلى تركيـز النيوليبراليّـة على مخرَجات السـوق بشـكل خـاص وجادلن أن هـذا التركيز كان على حسـاب الأنشـطة غيـر السـوقيّة، وأدّى ذلك إلى عواقب كبيرة على العلاقات الجندريّة نظراً لتركيز النساء تاريخياً على العمل غير السوقي.

ركّـز جانـب كبير من التحليـلات المبكـرة لحركة رؤوس الأمـوال والتجـارة عـلى تجـارب عمّـال وعامـلات صناعـة الملابـس في جنوب آسـيا وأمريكا اللاتينيـة، ولاحقاً على تجربة عمّال وعاملات الصناعات التكنولوجيّة في جنوب شرق آسـيا (انظر/ي بينيريا، بيريك، وفلورو ٢٠١٦، وآخرين). جسّـدت مثل هذه الدراسـات الأثر المتناقض للصناعات العالميّـة المتناميـة، حيث تمّ من جهة تسـليط الضوء على الدخل الجديد الناتج عن هذا العمل كعامل مسـاعد عـلى تمكيـن النسـاء أحياناً داخـل الأسـرة والمجتمعات المحلّيـة، ومـن جهـة أخرى، تـمّ تحديد الأجـور المتدنّية وظـروف العمـل الخطـرة وغيـاب الاسـتدامة كعوامـل مساهمة في استغلال النساء ضمن أبعاد أخرى. بتعميم أكبـر، كان هنالـك جدل حول سـؤال ما إذا كانت مشـاركة النسـاء في العمل المأجـور تـؤدي الى تمكينهن؛ وحول العواقـب الاجتماعيّـة للتوقّعـات المتزايدة لمسـاهمة النسـاء في العمـل المأجـور عالميّـاً. وفي سـياق متّصل، ركّز أخصّائيّو/ات الاقتصاد النسـوي على عيوب استخدام معـدّل الدخـل الوطنـي كمقيـاس للرفاهيـة، بحجّـة أن مسـاهمات النسـاء -التي تبقى الكثير منها غير مأجورة- ليست مرئيّة ولا مقدَّرة.

آثار السياسات النيوليبراليّة على النساء في المنطقة

يقدّم كتاب بينيريا نظرة شاملة إلى حدٍ ما عن الجندر والعولمة النيوليبراليّة، ولكن يتبيّن بعد التمعّن في الأمثلة ودراسات الحالات المذكورة في التحليل أنّه لا يركّز أي منها تقريباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتُعدّ قلّة الأبحاث في المنطقة من الأسباب وراء ذلك، ولكنه أيضاً يعود إلى تجربة المنطقة الفريدة مع العولمة. وعلى الرغم من قابليّة إسقاط بعض النتائج البحثيّة من أماكن أخرى على سياق المنطقة، إلا أن هنالك نقصاً في الأبحاث من زاوية الجندر في بعض التحدّيات التي تواجه المنطقة بشكل خاص. إضافةً إلى ذلك، من المهمّ ذكر وجود اختلافات كبيرة ضمن المنطقة. تقدّم هذه الدراسة نظرة عامّة عن المنطقة كاملاً، مع التركيز قدر الإمكان على الدول العربية ذات الدخل المتدنّي إلى متوسّط، ومنها الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وتونس والسودان وسوريا واليمن. لسوء الحظ، تختلف كمّيّة الأبحاث حول التقاطع بين الجندر والاقتصاد بشكل كبير في هذه الدول، وبدوره يعيق هذا الأمر التوصّل إلى نقاش مفصّل عن التحدّيات الخاصّة بكل دولة. ومن هنا تأتي فائدة تصنيف الدول بحسب تاريخ التنمية فيها بحيث يمكن تحديد مدى قابلية إسقاط تجارب دول أخرى على الدول التي لا توجد دراسات خاصّة بها.

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فريدةً لسببَين على الأقل، يتعلّق السبب الأول بحقيقة أنّ العديد من الدول في المنطقة عُرضة لما يسمّى "بالمرض الهولندي"، وهو ظاهرة اضطراب أسواق العُملة بسبب التدفّقات الكبيرة للعملات الأجنبيّة (قد يحدث ذلك بسبب تصدير الموارد الطبيعيّة مثل النفط أو بسبب التدفّقات الكبيرة للحوالات و/أو المساعدات الأجنبيّة). ويجعل المرض الهولندي الدول أقلّ جاذبيّة في نظر رأس المال العالمي، ويعني هذا أن الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تختبر تدفّقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يرتبط عادةً بالتوظيف في صناعات كالأقمشة والملابس التي تمّ توظيف الكثير من النساء فيها حول العالم، ويعود السبب الثاني إلى حقيقة أن الكثير من دول المنطقة مرّت بنزاعات مسلّحة حديثاً، ما أدى إلى ازدياد كبير في معدلات الفقر في الكثير من السياقات، وسبّب ذلك نزوحاً كبيراً في مجتمعات مختلفة، حيث لعبت دول أخرى في المنطقة دور المضيف للأغلبيّة الساحقة لهؤلاء النازحين/ات. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط المرض الهولندي بالنزاع في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظراً لارتباط تدفّق المساعدات الكبير بالاضطراب السياسي في المنطقة. ولا يعني هذا أن النيوليبراليّة لم تؤثّر على تلك الدول، بل يعني أن الأثر كان مختلفاً، ويعود ذلك لأسباب عدّة و لسوء الحظ، لم يركّز عدد كبير من المحلّلين/ات على الجوانب الجندريّة لهذه التحدّيات الخاصّة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نستعرض فيما يلي استكشافاً للظروف الخاصّة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الزوايا الستّ المذكورة، والتي ركّز عليها أخصائيو/ات الاقتصاد النسوي.

صنّف مؤشر السلام العالمي للعام ٢٠١٨ (معهد الاقتصاد والسلام ٢٠١٨) منطقة الشرق الأوسط كـ"أقل مناطق العالم سلاماً" و حاليّاً، تصنَّف ست بلدان: وهي العراق وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن، على أنها أكثر الدول التي تمرّ بنزاعات على مستوى العالم. ومن بين الدول التي تحتلّ تصنيفاً متدنّياً بحسب مؤشر السلام فلسطين/إسرائيل ولبنان ومصر. وقد استقبل عددٌ من الدول في المنطقة بما فيها إيران والأردن ولبنان وتركيّا أعداداً كبيرة من اللاجئين/ات مما خلق تحدّيات فريدة وتم تصنيف ثلاث دول أخرى على أنها أقلّ سلاماً، وهي البحرين والمغرب والسعودية. كما تشكّل المعدّلات العالية للإنفاق العسكري تحدّياً آخراً في المنطقة، حيث تُعدّ أربع بلدانٍ في المنطقة، وهي السعودية وعُمان وإسرائيل والبحرين، من بين الدول العشر الأكثر إنفاقاً عسكريّاً في العالم. مع العلم أن ارتفاع معدّل الدخل في بعض الدول لا يحول دون وقوع نزاع، نظراً لأن النزاعات المسلّحة أثرت على البلدان متوسّطة ومتدنّية الدخل في المنطقة، ويبقى أثر التنمية البشريّة محبِطاً في المناطق الأكثر فقراً بشكل خاص.

١. اختلاف أنواع ودرجة التحدّيات الجندريّة باختلاف مستوى النموّ الاقتصادي

في ظلّ التحدّيات المذكورة أعلاه، يجب على أي تحليل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن يتطرّق أيضاً إلى حقيقة وجود اختلافات كبيرة في مستوى التنمية بين بلدان المنطقة، حيث تتدنّى مستويات دخل الفرد في السودان واليمن بشكل كبير ولا تزال الدولتان ريفيّتين إلى حدّ بعيد، بينما نجد على الطرف المقابل من هذا المقياس دول الخليج التي ترتفع فيها

معدلات دخل الفرد إلى الأعلى على مستوى العالم و نظراً لذلك، تتّسع الفجوات في مستويات تعليم الإناث والذكور في اليمن والسودان، ويواجه البلدان عدداً من تحدّيات التنمية الأساسيّة التي تؤثّر على النساء والرجال بأشكال مختلفة. وتشمل هذه التحدّيات المعدّلات المرتفعة لوفيّات الأمّهات والأطفال والمجاعات بالإضافة إلى صعوبات متعلّقة بالوصول إلى الرعاية الصحيّة والتعليم، بينما نرى أنّ هذه المشاكل قد تمّ القضاء عليها بشكل عام في الدول الأغنى. بسبب هذه الاختلافات في مستويات التنمية الاقتصادية وبالتالي الاختلافات في مستويات الهشاشة، يصعب إجمال كافّة دول المنطقة معاً بطريقة فعّالة. بناءً على ذلك، فإن آثار التقليصات في الإنفاق الحكومي التي عادةً ما يتمّ تبريرها بذريعة النيوليبراليّة تختلف بشكل كبير في الدول ذات مستويات التنمية الأدنى، ويعود ذلك إلى اختلاف مستويات الهشاشة، وإلى احتمال اختلاف السياسات بحد ذاتها.

لذا، من المهم فرز الدول ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل إجراء تحليل أكثر تعمّقاً لأثر النيوليبراليّة عليها و يمكن القيام بهذا الفرز عبر تقييم مستوى النمو الاقتصادي والأشكال الأساسيّة لتدفّقات العملات الأجنبيّة (مثال: درجة تأثير المرض الهولندي) ودرجة تأثّر الدولة بالنزاع المسلّح و بالإمكان وضع دول الخليج الغنيّة بالنفط في أعلى مقياس للنمو الاقتصادي، حيث تجني معظم وارداتها من العملات الأجنبيّة عن طريق تصدير النفط والغاز الطبيعي. وتواجه هذه الدول تحدّيات فريدة على مستوى الاقتصاد الكلّي تتعلّق بعاملَين هما تقلّبات أسعار النفط والغاز الطبيعي حيث تؤدّي فترات هبوط أرباح النفط لدرجات معيّنة من الصعوبات الاقتصاديّة، إلى جانب حقيقة ضعف مكانة هذه الدول من حيث القدرة على المنافسة في التجارة العالميّة. وعلى الرغم من مرور هذه الدول ببعض النزاعات (خصوصاً البحرين في السنوات الماضية)، إلّا أن اقتصاداتها متينة إلى حد بعيد، و يتطرّق العديد من الأسئلة المتعلّقة بالجندر والأكثر ارتباطاً بهذه السياقات، إلى استحداث سياسات أفضل لدعم النساء في الانتقال من التعليم إلى العمل ولدعم النساء الرائدات.

في تصنيف آخر، تأتي الدول الغنيّة أيضاً بالنفط ولكن ذات تعداد سكّاني أكبر بكثير، ما يؤدّي إلى تحدّيات اقتصاديّة أكثر. وتشمل هذه المجموعة الجزائر وإيران والعراق وليبيا وإلى درجة أقلّ عُمان والسعوديّة. على الرغم من وفرة المعلومات عن جوانب اقتصاديّة عدّة لحياة النساء في إيران، ووجود بعض المعلومات عن العراق وعُمان، إلّا أن المواد المنشورة عن ظروف النساء الاقتصاديّة في الجزائر وليبيا والسعوديّة قليلة جدّاً، ويعود ذلك جزئيّاً إلى تحكّم الحكومات الصارم بالبيانات الموجودة. وعلى اختلاف درجة تأثّر اقتصاداتها بالنزاع، تبقى النزاعات المستمرّة في العراق وليبيا واندلاع المظاهرات في الجزائر وإيران عام ٢٠١٩ مؤشّرات على الاضطراب السياسي الذي تواجهه هذه الدول. وفي الوقت ذاته، ساهمت عائدات النفط الكبيرة في هذه الدول عبر التاريخ في تلبية الاحتياجات الأساسيّة لمعظم سكّانها (علماً أن هذا ينطبق بشكل أقلّ على العراق بسبب تاريخ العقوبات والحروب). وتشمل مجالات البحث الهامّة في هذه الدول التفاوت في الأجور والتمييز في سوق العمل والتحدّيات المتعلّقة بالجندر.

تتألّف المجموعة الثالثة من الدول التي كان لها علاقة تقليديّة أكثر بالاقتصاد العالمي وتمتلك قطّاعات صناعيّة كبيرة نسبيّاً والتي عادةً ما وفّرت وظائف للنساء و يمكن أن يشمل هذا التصنيف عدداً من الدول متوسّطة الدخل في شمال إفريقيا (تحديداً تونس والمغرب ومصر) بالإضافة إلى الدولتين الشرق أوسطيّتين غير الناطقتين بالعربيّة وهما إيران (على الرغم من أنّها دولة مصدِّرة للنفط) وتركيّا و يوجد هنا أثر للنزاع أيضاً، سواءً من ناحية استقبال اللاجئين/ات (تركيّاً مثالاً) أو من ناحية وجود درجة معيّنة من الاضطراب السياسي (مصر والمغرب). في الدول التي يرتبط فيها توظيف النساء ذوات التحصيل العلمي الأقلّ ارتباطاً وثيقاً بالصناعات التصديريّة، يصبح سؤال كيف يؤثر تغيّر الطلب العالمي على قدرة النساء على إنتاج الدخل سؤالاً بحثيّاً مهمّاً. كما أنّ الأبعاد الجندريّة للفقر تشكّل مسألة أخرى مهمّة في هذا السياق، مع التركيز على دور الفقر في وفيّات الأمّهات والأطفال وسوء التغذية والفروقات الجندريّة من ناحية التعليم.

تشمل مجموعة أخرى الدول المصنّفة تاريخيّاً كدول متوسّطة الدخل أيضاً (على الرغم من أنّ عدداً منها هبط إلى تصنيفات أدنى بسبب النزاع) وهي الأردن ولبنان وفلسطين وسوريا. تبقى الصومال والسودان واليمن -وهي دول متدنّية الدخل- تعتمد على الزراعة بشكل أساسي، وقد تعرّضت أيضاً لنكسات حادّة بسبب النزاعات المسلّحة. نظراً لأن مسبّبات المرض الهولندي تشمل أرباح الموارد الطبيعيّة وتدفّقات المساعدات الأجنبيّة، فمن المهم تسليط الضوء على دول المنطقة التي كان

لها اعتماد أكبر تاريخيّاً على المساعدات، والتي تشمل الأردن وفلسطين وإسرائيل والعراق وعلى الرغم من أن نسبة دخل الفرد فيها هي أدنى إلى حدٍّ ما، إلّا أن مصر والسودان والصومال واليمن تعتمد بشكل كبير على المساعدات أيضاً. وقد استقبلت لبنان وتركيّا، مؤخراً تدفّقات كبيرة من المساعدات أيضاً نتيجة التوافد الكبير للّاجئين/ات السوريّين. ويبقى الفقر تحدّياً كبيراً في الدول التي يتفشّى فيها النزاع، لذا يصبح التركيز على تلبية الحاجات الأساسيّة للشعب أمراً أساسيّاً.

بشكل أكثر عموماً، يُعدّ تحليل الآثار الجندريّة في كافّة السياقات التي كان فيها النزاع تحدّياً مستمرّاً ذا أثر سلبي على النشاط الاقتصادي الكلّي أمراً مهماً. على سبيل المثال، من المهمّ في سياق تعرّضت فيه البنية التحتيّة للدمار أو الإهمال أن يتمّ تقييم درجة اختلاف عواقب تردّي الطرقات وأنظمة الصرف الصحّي بالنسبة للنساء والرجال.

ويوجد هنالك اختلاف كبير حتى ضمن التقسيمات الأصغر للدول محطّ الاهتمام. حيث أن المغرب وتونس هما الأقلّ تعرُّضاً للنزاع، ولديهما قطّاعات تصنيع قويّة إلى حدٍ ما، ما يميّزهما عن بقيّة الدول في المجموعة. كما أنّ الأردن والجزائر مستقرّتان إلى حدٍ ما، وترتفع معدّلات دخل الفرد فيهما قليلاً، ولكن يعاني البلدان من المرض الهولندي إلى درجة معيّنة ولذا تضعف قطاعات التصنيع أو التصدير في البلدين. أمّا بقيّة الدول، فجميعها من بين الدول الأكثر تأثّراً بالنزاع في العالم، ولكن يمكن تقسيمها حسب مستوى دخل الفرد، حيث تُعد فلسطين والسودان واليمن من الدول متدنّية الدخل، بينما تمتلك مصر ولبنان وليبيا والعراق معدّلات أعلى لدخل الفرد، ولكن تواجه تحدّيات كبيرة فيما يتعلّق بالاستقرار السياسي. إضافةً إلى ذلك، توجد اختلافاتٌ كبيرة أيضاً بين نماذج الاقتصاد في الدول الأكثر تأثّراً بالنزاع، مما يؤثّر على توصيات السياسات المرجَّح أن تكون هي الأكثر فاعليّة.

بالإضافة إلى صعوبة فرز دول المنطقة، يظهر تحدٍّ آخر مرتبط بدرجة إمكانيّة رسم صورة واضحة لمشاكل السياسات الاقتصاديّة المتعلّقة بالجندر في هذه الدول، ويختلف هذا الأمر بشكل كبير بين دولة وأخرى. وكانت مصر أكثرَ دولة تمّت دراستها من زاوية اقتصاديّة جندريّة، بينما تم تنفيذ أقل عدد من الأبحاث المتعمّقة في الجزائر والعراق ما قبل النزاع وليبيا وسوريا، إضافةً إلى الدول التي تواجه نزاعات حادّة كالسودان واليمن. لطالما كان نقص البيانات مشكلة كبيرة في الدّول الأكثر فقراً أو تأثّراً بالنزاع، إلّا أن تحكّم الحكومات بالبيانات لعب دوراً أيضاً في تقليص الأبحاث التي تمّ إجراؤها في دول مثل سوريا، التي توجد فيها بيانات إحصائيّة ولكن تخضع لتحكّم صارم من الحكومة

٢. أهمّية البحث في الآثار الجندريّة المحتملة للسياسات الاقتصاديّة الجزئيّة والكليّة

ظهر في مجال البحث في قضايا السياسات الاقتصاديّة مجال فرعي كامل ضمن الاقتصاد النسوي يبحث في السياسات الاقتصاديّة الكليّة من وجهة نظر جندريّة. ويتضمّن ذلك طرح أسئلة عن احتمال اختلاف آثار الإنفاق الحكومي والضرائب وحتّى السياسات الماليّة بحسب الجنس (بالإضافة إلى خصائص فرديّة وجماعيّة أخرى) و. يعدّ هذا النوع من التحليل أساسيّاً لفهم النيوليبراليّة، نظراً لأنّ أحد الأهداف الرئيسيّة للنيوليبراليّة هو تحويل أهداف وأسس المكوّنات المختلفة للسياسات الاقتصاديّة الكلّيّة.

تختلف منطقة عن مناطق أخرى من حيث الاستراتيجية الاقتصاديّة الكليّة لمعالجة الفقر حسب عاملين مهمّين، يتمثّل الأول في التركيز على الحفاظ على قطّاع حكومي كبير والثاني في استخدام دعم المستهلك. بالنسبة للعامل الأول، استخدمت الكثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التوظيف الحكومي لتقليص البطالة كحافز لدفع الشعوب نحو الاستثمار في التعليم. وقد استفادت النساء تحديداً من التركيز على زيادة حجم القطاع الحكومي بشكل ملفت للنظر، على الرغم من استبعاد أن يكون هذا هو الهدف الأساسي لتلك السياسات (أولمستيد ٢٠١٠). أمّا بالنسبة للعامل الثاني، فقد قدّمت العديد من الحكومات برامج دعم الغذاء وأنواعاً أخرى من برامج دعم المواد الأساسيّة. مرةً أخرى، تعدّ مصر أكبر مثال معروف تمّت دراسته، كما أن الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس واليمن طبّقت سياسات مشابهة وتعرضّت جميعها للضغط لتقليص برامج الدعم الغذائي كجزء من سياسات الإصلاح الهيكلي في التسعينيّات. وقامت بعض الحكومات (مصر مثالاً) بمقاومة شروط صندوق النقد الدولي، بينما رضخت حكومات أخرى مثل اليمن، وهي واحدة من أفقر الدول في المنطقة، للضغط وأوقفت برامج الدعم، على الرغم من وجود أدلّة على فعاليّة هذه البرامج لزيادة استهلاك السعرات الحراريّة. وقد اقترح عددٌ من المحلّلين/ات أن الثورات العربيّة قامت جزئيّاً بسبب الغضب من غلاء أسعار المواد الغذائيّة، حينها أعادت كل من سوريا والأردن تطبيق برامج دعم مواد غذائيّة معيّنة، وبينما ربما يكون ذلك قد أسهم في تخفيف التوتّر في الأردن، إلّا أنّه لم يكن كافياً في سوريا لتلبية مطالب المتظاهرين/ات.

علاوةً على ذلك، طبّقت دول عدة برنامج دعم المحروقات، ولكن تمّ إيقافه لاحقاً. وبحسب مقال للغارديان، نشر عام ٢٠١٤ (IRIN)، أدّى وقف اليمن لبرنامج دعم المحروقات

إلى زيادة الفقر، كما أشار المقال إلى أن برنامج الدعم المالي الموجَّه الذي طبّقته اليمن، بعد إيقاف برامج دعم المواد الغذائيّة، لم يكن يعمل بشكل فعّال بسبب فشل الحكومة في توزيع المبالغ بشكل منتَظَم.

هنالك المزيد من المواد المكتوبة أيضاً عن أثر سياسات الإصلاح الهيكلي المرتبط بحجم الحكومة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، علماً أنّ الكثير من تلك التحليلات ركّزت على مصر أيضاً. وحين بدأت مصر بتطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي، أشار التوقّع الأولي إلى ترجيح أن تعاني النساء خسارة أكبر لفرص العمل بفِعْل إجراءات التقليص الحكومية. ولكن، أظهرت تحليلات لاحقة أنّ الحكومة في الواقع جمّدت الرواتب بدل الاستغناء عن العمّال والعاملات، وبسبب التضخم، انخفضت قيمة رواتب العاملين/ات الحكوميين مع مرور الوقت. اتجّه الرجال في معظم الحالات إلى ترك القطّاع العام، بينما حافظت النساء على وظائفهنّ وكنّ أكثر عرضة للمعاناة من تدنّي الرواتب، ما أسهم في تفاقم الفجوة الجندريّة في الأجور (سعيد ٢٠١٥). وعلى الرغم من قلّة المواد المكتوبة عن الأوضاع في السودان، إلّا أنّ هنالك دراسةً نوعيّة على المستوى الجزئي عن الخصخصة (خلف االله وأحمد ٢٠١٧) تقول إن العمليّة أثّرت سلباً على النساء بشكل خاص وكانت النساء أكثر عرضةً لخسارة وظائفهنّ أثناء العمليّة وكانت تلك نتيجة أحد مكوّنات الإصلاحات النيوليبراليّة التي تتضمّن بيع الأصول الحكوميّة لجهات استثمار خاصّة.

كانت الموازنة الجندريّة من الأدوات التي نشأت عن المجال الفرعي الذي يبحث في الاقتصاد الكلّي وتمّ تطبيقها في عددٍ من السياقات، وهي مقاربة يتمّ فيها تقييم الضرائب والإنفاق الحكومي من وجهة نظر جندريّة، بهدف تقييم ما إذا كانت أنظمة الضرائب محايدة جندرياً من جهة، وتقييم ما إذا كان الإنفاق يلبّي حاجات الرجال والنساء بشكل ملائم من جهة أخرى، وقد هدفت هذه الإجراءات أيضاً إلى تقليص الآثار السلبيّة والجندريّة للنيوليبراليّة عبر الحرص على أن يأخذ صنّاع السياسات الآثار الجندريّة للقرارات المتعلّقة بالموازنة بعين الاعتبار.

ومن بين الشروط التي يُطلب توفّرها لتنفيذ الإجراءات المذكورة كان وجود بيانات مصنّفة حسب الجنس، والتي يجب تحليلها بالتوازي مع بيانات ماليّة مفصَّلة عن الإنفاق. وتُشير إحدى المقالات الحديثة لكولوفيتش وشيبويا (٢٠١٦) إلى أنّ كلاً من مصر والمغرب وفلسطين قامت بعمل مكثّف إلى حدٍّ ما فيما يتعلّق بالموازنة الجندريّة، وأنّ بعض الدول كالبحرين والأردن اتّخذت خطوات في الاتّجاه ذاته. ويُثني التقرير على دولة المغرب تحديداً للتقدّم الذي أحرزته في مجال الموازنة الجندريّة، ويقدّم تحليلاً لبعض المُخرجات التربويّة التي تُظهِر تحسينات حدثت في السنوات الماضية. يمكن للموازنة الجندريّة وتحليلات أخرى على المستوى الكلّي تزويدنا بمعلومات عن التحدّيات المحدّدة التي تواجهها النساء فيما يتعلّق بالهشاشة الاقتصادية والوصول إلى التعليم والعمل المأجور.

من المهمّ تقييم المساواة الجندريّة بالمُجمَل أثناء تحليل السياسات الكليّة، كما أنّ فهم آثار النيوليبراليّة يتطلّب أيضاً أخذ الظروف والسياسات الاقتصاديّة الجزئيّة بعين الاعتبار (تلك المتعلّقة بقوانين العمل وهياكل رسوم الخدمات الصحيّة والتعليميّة بالإضافة إلى هيكليّة شبكة الأمان الاجتماعيّة). ويتطلّب التحليل الاقتصادي الجزئي التعمّق في سؤالين: من هي أكثر الأُسَر تأثُّراً بهذه التغييرات؟ وما هو أثرها على الأفراد ضمن هذه الأُسَر؟ و بشكل أشمل، تتمثّل المسائل الاقتصاديّة التي يمكن فيها تفكيك الجندر في صنع القرار ضمن الأسرة إضافةً إلى صنع القرار لدى الشركات خصوصاً فيما يتعلّق بمعاملة العاملين/ات والمستهلكين/ات وبالطبع، يُعدّ النظر إلى سلوك الأسرة والشركات أساسيّاً لفهم التفاوت الجندريّ، حيث تُعتبر الأُسرة مكاناً لاتخاذ الكثير من القرارات الاقتصاديّة والتي لا تؤثّر على الزوج والزوجة فحسْب، بل على الأطفال وأفراد الأسرة الآخرين أيضاً، بينما تُتخذ في الشركات قرارات التوظيف، ويتمّ فيها تطوير وبيع المنتجات للمستهلكين/ات. وتُشكِّل هذه القرارات مجتمعةً التفاوت الجندريّ، وتؤثّر بالتالي على قرارات السياسات النيوليبراليّة. لسوء الحظ، لا تتوفّر قواعد البيانات على المستوى الجزئي بشكل كافٍ في بعض الدول، كما أنّ هناك تردّداً في بعض دول المنطقة تجاه مشاركة البيانات مع الباحثين/ات حتّى لو وُجِدَت. على الرغم من ذلك، تمّ إحراز تقدّم في السنوات القليلة الماضية بمساعدة منتدى البحوث الاقتصاديّة الذي جمع بيانات عن عدد من الدول العربيّة للاستخدام البحثي.

يركّز التحليل النسوي في أحد جوانبه على العوامل التي تعزّز سلطة اتخاذ القرار لدى المرأة في الأسرة، حيث تطرّقت هذه الدراسات إلى مسائل مثل أثر إنتاج النساء لدخلهنّ بأنفسهنّ. كما يطرح الباحثون/ات بشكل متكرّر السؤال عن معاملة الأطفال من الجنسين وما إذا كانت تختلف فيما بينهما، خاصة فيما يتعلّق بالحصول على الغذاء والتعليم والرعاية الصحيّة. في سياق متّصل، تطرّقت الكثير من الأبحاث إلى الفروق بين كيفيّة إنفاق الرجال والنساء لمدخولهنّ. عادةً ما كانت التغييرات في السياسات النيوليبراليّة هي الدافع وراء مثل هذه التحليلات، فمثلاً، حين يتمّ الضغط على حكومة عربيّة لاستبدال دعم الغذاء الشامل ببرامج مساعدة موجَّهة أكثر، فمن المُفتَرَض نظريّاً أن يكون البحث في الآثار الاقتصاديّة الكليّة وتفكيك الآثار وصولاً إلى مستوى الأسرة والفرد متاحين، على الرغم من أنّ هذا الأمر يتطلب حزَم بيانات مفصّلة على المستوى الجزئي وقد لا تكون متاحة دائماً.

على سبيل المثال، أدّت بعض الدراسات حول مساعدات شبكة الأمن الغذائي خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تغييرات في كيفيّة إيصال المساعدات الغذائيّة وغيرها بهدف تحسين المُخرَجات للنساء والفتيات. فمثلاً، وعقب الإصلاحات النيوليبراليّة، كانت المكسيك سبّاقة في تصميم برنامج مساعدة للأسرة يهدف إلى تحفيز الأُسَر على إبقاء البنات في المدارس لوقت أطول. وبشكلٍ لافتا، طبّقت تركيا سياسة مساعدات ماليّة مشروطة مشابهة في أوائل القرن الحالي، والتي بدا أنّ لها بعض التأثير على تعليم الفتيات. بحثت القليل من الدراسات، إن وُجِدَت، في الأثر الجندري المحتمل لإزالة برامج الدعم الشاملة في المنطقة، ولكن يمكن القول نظريّاً أنه في حالات نقص الموارد في الأسرة فإنّ النساء والفتيات هنّ الأكثر تأثّراً.

وتُعدّ كيفية تأثير الموارد على قدرة النساء على اتخاذ القرار، إلى جانب كيفية تغيير أعباء العمل غير المأجور عبر الزمن، من مجالات البحث المهمة فيما يتعلّق بالأسرة. مجدّداً، من الأسئلة التي تمّ طرحها هو ما إذا كانت الإصلاحات النيوليبراليّة قد أثّرت على هذه الأصول بشكلٍ عام. ركّزت الدراسات كثيراً، تحديداً في المجتمعات التي ما زالت تعتمد على الزراعة بشكل أساسي، على التأثير السلبي المحتمَل لإصلاحات النيوليبراليّة على قدرة النساء على التحكم في الأرض وموارد أخرى مثل الماء. كما يشير تقييم حديث للوضع في السودان إلى أنّ هذه المسألة لا زالت تشكّل مشكلة كبيرة (خلف االله وأحمد ٢٠١٧). نتيجةً للانتقادات النّسويّة للدور المُحتمَل للسياسات في تعزيز التفاوت، تتمّ الآن متابعة الوصول إلى الموارد على يد فرق الأمم المتّحدة القُطْريّة كجزء من تقييم مدى المساواة الجندريّة.

٣. دور الأشكال المختلفة للتمييز الجندري في تكوين المُخرَجات الاقتصاديّة الاجتماعيّة

ركّزت دراسة التمييز الجندري على التمييز ما قبل وما بعد سوق العمل، مع تركيز محدّد على السياقات التي تُمنَع فيها النساء والفتيات من الوصول إلى الموارد كالغذاء ومن فُرَص الذهاب إلى المدرسة (تمييز ما قبل سوق العمل) إضافة إلى تفاوت المعاملة في سوق العمل (على سبيل المثال التمييز في التوظيف والرواتب، والفصل المهَني بين الجنسين).

تتبع مثل هذه التحليلات بشكل عام مقاربة على المستوى الجزئي، ووجدَت النسويّات/ون تحيّزاً جندريّاً في جوانب عديدة من بينها الآثار الواقعة والمُحتَمَلة لتغيّرات مختلفة في السياسات الاقتصاديّة الجزئيّة على توزيع الموارد ضمن الأسرة. وتميل الدراسات التي تبحث بشكل مباشر في صنع القرار في الأسرة إلى كونها مكثّفة البيانات، ولم يتمّ إجراؤها على حدّ علمنا في الدول العربيّة (تمّ إجراء مثل هذه الدراسات في تركيا فقط). وَجَدت إحدى الدراسات التي اتّبعت مقاربة أقلّ مباشرةً عبر البحث في معدّل وفيات الأطفال (ألكيما ٢٠١٤) أنّ الفتيات أكثر هشاشةً في البحرين ومصر وإيران والأردن، الأمر الذي يشير إلى احتمال وجود تحيّز جندري فيما يتعلّق بتوزيع الموارد ضمن الأسرة. وبشكل لافت، لم تُشِر البيانات في الدّول التي انتشر فيها النزاع مثل لبنان وفلسطين واليمن إلى وجود فجوة جندريّة في معدّل وفيّات الأطفال. وتشير بيانات الأمّيّة أيضاً إلى معاملة تمييزيّة للفتيات، على الرغم من سدّ الفجوة الجندريّة في التعليم أو التوجّه نحو سدِّها في الكثير من الدول. إنّ أحد الأسئلة المهم طرحُها في ظلّ تغييرات السياسات المختلفة التي حصلت في سياق النيوليبرالية هو سؤال ما إذا كانت برامج دعم التعليم والفقراء التي نُفِّذَت في المنطقة قد ساهمت في توسيع أو سدّ الفجوات الجندريّة العديدة، فعلى سبيل المثال، ما هي البرامج الأكثر فاعليّة فيما يتعلّق بسدّ الفجوات الجندريّة، هل هي البرامج الموجّهة أم الشاملة؟

ومن أكثر المواضيع التي تتمّ دراستها عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة المتدنّية نسبيّاً مقارنةً بأماكن أخرى حول العالم. في الواقع، تختلف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن المعتاد في سياق النيوليبراليّة (حيث شهِدَت معظم الأماكن الأخرى في العالم ارتفاعاً في معدّلات توظيف النساء نتيجةً للإصلاحات النيوليبراليّة). وبسبب اختلاف المسار التاريخي للمنطقة، ركّزت العديد من الدراسات على هذه الظاهرة، حيث بحث المؤلّفون/ات في الأدوار التي يحتمل أن تكون العوامل المرتبطة بالواقع الاقتصادي الكلّي قد لعبتها (مثال: المرض الهولندي) بالإضافة إلى العوامل الثقافيّة. كما تختلف معدّلات مشاركة النساء في القوى العاملة بين الدول ضمن المنطقة، حيث تتراوح النسبة وسطيّاً في دول الخليج حول ٥٠ بالمئة، وفي شمال إفريقيا بين ٢٠ و٢٥ بالمئة، وتوجد أدنى المعدّلات (دون ٢٠ بالمئة) في بلاد الشام (باستثناء لبنان الذي يمتلك معدّلاً أقرب للمعدّلات في دول شمال إفريقيا).

ويُعدّ حصول النساء ذوات المستوى التعليمي الأعلى على معدّلات مشاركة أعلى بكثير في القوى العاملة من بين الأنماط المنتشرة إلى حدٍّ ما في المنطقة، بينما تنشط النساء الأقل تعليماً في المناطق الريفيّة في الزراعة بشكل كبير. أدّى هذا إلى توزيع ثنائي الشكل في عددٍ من الدول، حيث تكون النساء من ذوات التعليم المتوسط الأقلّ نشاطاً اقتصادياً. كما تُعدّ الحالة الاجتماعية عاملاً مؤثّراً في التوظيف كذلك، حيث غالباً ما تترك النساء سوق العمل بعد الزواج. وقد أشار تحليلٌ

حديث لمنظّمة العمل الدوليّة (مانسوي وويركوين ٢.١٥) إلى انتشار هذه الظاهرة بين النساء الشابّات في تونس على سبيل المثال. مجدّداً، من المهم ذِكر احتمال أن تكون السياسات النيوليبراليّة التي تقلّص دور الدولة في تقديم الخدمات عاملاً مساهماً في استمرار تدنّي معدّلات مشاركة النساء في القوى العاملة. في الوقت ذاته، قد يحدث العكس أيضاً، حين تقلّص السياسات النيوليبراليّة شبكات الأمان وتزيد حاجة النساء لإنتاج الدخل.

ولكنّ قرارات الأسرة ليست العامل الوحيد المؤثّر في مخرَجات التوظيف، إذ أنّ للشركات أثراً أيضاً، وتجب دراسة هذا الأثر بهدف فهم دور التمييز ما بعد سوق العمل في تكوين تجارب النساء. قد تواجه النساء الكثير من أنواع التمييز ضمن سياق التوظيف، حيث قد يكون أصحاب العمل متحيّزين في اختيار من يوظّفون، ما قد يؤدي إلى زيادة معدّلات البطالة بين النساء وإلى الفصل المهني (حيث يتوزّع الرجال والنساء كلٌّ في صناعات محدّدة). إضافةً إلى ذلك، قد تواجه النساء تمييزاً في الأجور. وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات العالميّة عن الفصل المهني والتمييز في الأجور، إلّا أن هنالك شُحّاً في الدراسات الحديثة على مستوى الدول العربية. تؤكّد إحدى الدراسات العالميّة لمنظّمة العمل الدوليّة (٢.١٦) أن الفصل المهني لم يشهد تحسّناً خلال السنوات الماضية، بل ربّما ازداد سوءاً. هنالك كثافة عالية للنساء في مجال الزراعة في الدول الأفقر، وفي القطّاعين الصحي والتعليمي في الدول الأكثر تطوّراً، ويظهر هذا النمط العام جليّاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إضافةً إلى ذلك، تميل الموظّفات في القطّاع الرسمي إلى العمل في القطاع العام. على سبيل المثال، تركّزت أعلى نسبة لعمل النساء في سوريا قبل الأزمة في مجالي الزراعة والتعليم، تلتهما الخدمات الحكوميّة/المدنيّة (لوكهارت، باركر، والحاج أحمد ٢.١٨). كما تظهر الأنماط ذاتها في دول أخرى، رغم استقطاب الصناعة لعدداً أكبر من النساء في شمال إفريقيا.

تشير دراسة منظّمة العمل الدوليّة ذاتها إلى استمرار وجود فجوات في الأجور عالميّاً. قامت الحميدي وسعيد (٢.١٤) بدراسة بيانات من مصر ووجدا أن الفصل المهني قد ازداد سوءاً بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. كما وَجَدا أدلّة على وجود فجوة في الأجور استنتجا أنّها ترتبط بالتمييز والفصل المهني. وتقول دراسة أجرتها منظّمة العمل الدوليّة في الأردن ونشرتها الرائدة (٢.١١/٢.١٢) إن متوسّط نسبة الفرق في الأجور هو ٨ بالمئة ولكن قد يصل في بعض القطاعات إلى ٣٣ بالمئة. وعلى الرغم من كون متوسّط فجوة الأجور في الأردن أدنى منه في دول أخرى ذات مستوى تطوّر متشابه أو أعلى، إلا أن منظّمة العمل الدوليّة تشير إلى أنّ هذا الأمر يعود جزئيّاً إلى معدّلات المشاركة المتدنّية في القوى العاملة بين النساء الأقلّ تعليماً.

وعلى الرغم من أنّ النيوليبراليّة عنَت بشكل عام اندماج الدول بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي (من خلال التجارة والأسواق الماليّة)، إلّا أنّ إحدى السمات المميّزة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو تعرّض الكثير من الدول هناك لعقوبات. يقول أولمستيد (٢.١٧ و٢.١١) إنّ فرض العقوبات الشاملة على المنطقة قد لعب دوراً في الحدّ من عمل النساء في العراق وإيران وفلسطين. يُمكن النظر إلى هذا الأمر من جهة على أنه نقيضٌ للعولمة، ومن جهة أخرى على أنّه امتدادٌ للنيوليبراليّة، حيث أنّه مع تزايد الاعتماد المتبادل عالميّاً، تزداد القدرة على فرض عقوبات على الدول عبر إقصائها عن التجارة والتبادلات العالميّة الأخرى.

٤. الحاجة إلى مقاربة اقتصاديّة نسويّة تقاطعيّة

في حين أنّه من المهم الاعتراف بعناصر التقاطعيّة المختلفة (كالجندر والعِرق والعمر والطبقة والمكان الجغرافي والهويّة الجنسيّة والإعاقة وغيرها)، إلّا أنّ عناصر الهويّة هذه لم تنل جميعها الحصّة نفسها من الأبحاث، فمثلاً، ونظراً لمرور الدول العربية بتضخّم كبير في أعداد الشباب، تمّ إجراء الكثير من الأبحاث حسب العُمر. فيما يتعلّق بمسألة البطالة، تأثر الشبّان والشابّات بعد تكثيف الإصلاحات النيوليبراليّة في العالم العربي. ولكن، تُظهِر النظريّات والأدلّة التجريبيّة إمكانية أن تواجه الشابّات تحدّيات أكبر من الشباب في محاولة التغلّب على البطالة.

هنالك أدلّة أيضاً على أنّ درجة تعرُّض النساء للتمييز في الأجور قد تختلف بشكل كبير باختلاف خلفيتهنّ التعليميّة ومهنتهنّ وعوامل أخرى. بشكل ملفت للنظر، هنالك أدلّة أقلّ في الأردن عن التمييز في الأجور ضمن المهَن محدودة المهارات، ولكن، هنالك كثافة أكبر للنساء في القطاعات عالية المهارات. كما أنّ إحدى نتائج دراسة منظّمة العمل الدوليّة للعام ٢.١١/٢.١٢ التي نشرتها الرائدة تستدعي التفكير، حيث أنها تشير الى أن القطاعات المؤنّثة في الأردن ليست بالضرورة قطاعات متدنّية الأجور (لأن النساء ذوات التعليم الأعلى لديهنّ نِسَب مشاركة أكبر في القوى العاملة)، ولكنّ تتقاضى النساء في القطاعات المؤنّثة (مثال: التعليم والرعاية الصحيّة/العمل الاجتماعي) بالفعل أجوراً أدنى من أجور أقرانهنّ الرجال. وتتقاضى النساء بشكل عام أجوراً أعلى في القطاع العام، ما يفسّر جزئيّاً تفضيلهنّ للعمل فيه.

تلعب الطبقة الاجتماعيّة دوراً في نوع العمل التي تستطيع النساء الحصول عليه، وقد سلّطت أبحاث من مصر (كبير ٢.١١) وإيران (بهرميتاش وأولمستيد ٢.١٤)

الضوء على هذا السؤال. ووجدت دراسة كبيرة في مصر أنّ العمل الرسمي خارج المنزل هو الوحيد الذي شكّل تمكيناً، بينما كان للعمل في القطاع غير الرسمي سواءٌ في المنزل أو الحيّز العام أثرٌ أقل على عدّة مقاييس للتمكين. كما أشارت البيانات إلى أن مُخرَجات الصحة النفسيّة للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي خارج المنزل تميل إلى كونها أدنى من مخرَجات النساء غير العاملات، وإلى ارتباط بين تدنّي الثقة بالنفس لدى العاملات في القطاع غير الرسمي داخل المنزل مقارنةً بالنساء غير العاملات. ووجدت دراسة بهرميتاش وأولمستيد أن هنالك أنواعاً معيّنة من العمل تُعتَبَر مهينة أو غير مرغوبة من النساء ذوات الدخل المتدنّي، مع أنّه من الملفت للنظر أنّ هذه الحالة لم تكن شاملة وبدا أنّها مرتبطة بالعُمر. على سبيل المثال، رأت بعض النساء الأصغر عمراً في عمل قطاع المبيعات في القطاع غير الرسمي إهانةً أقلّ ممّا رأتها النساء الأكبر عمراً. بشكل أعمّ، أشار عددٌ من المحلّلات/ين النسويات إلى أنّ العمل الاستغلالي متدنّي الأجر لا يشكّل في معظم الحالات تمكيناً للنساء. إذا كانت النيوليبراليّة مرتبطة بتقليصات في وظائف القطّاع الرسمي (وهو أمر قابل للحدوث في حال تراجع القطاع العام بشكل كبير)، قد يشكّل هذا مشكلة. ونظراً لأن العودة إلى القطّاعات العامّة الكبيرة قد لا تكون ممكنة، فإنّه من المهمّ جدّاً ضمان أن تقدّم القطاعات الخاصّة التي توظّف النساء الأقلّ تعليماً وظائفَ لائقة للنساء.

في العموم، تُعدّ الطبقة الاجتماعيّة أحد الجوانب المهمة للهوية، خصوصاً في ظلّ التركيز النيوليبرالي على ريادة الأعمال كحلّ للفقر، المسعى الذي كان قائماً بالتوازي مع دفع كبير باتجاه إيصال القروض للمجتمعات الفقيرة. هنالك كمّ هائل من الأبحاث -النقديّة في معظمها- عن القروض الصغيرة، وتزداد أيضاً الدراسات عن أنواع أخرى من القروض وعلاقتها بالجندر وريادة الأعمال. تمّ إجراء أبحاث عن تركيّا أكثر من بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن هنالك دراسات موجودة عن الأردن ولبنان وفلسطين. على الرغم من أنّ بعض الدراسات ترى أنّ التمويل الصغير يساعد في تقليص الفقر على مستوى الأسرة، إلّا أنّ الأدلّة على أثره على المستوى الكلّي ضئيلة. إضافةً إلى ذلك، تم طرح عدد من المخاوف حول تنظيم هذ القطاع (عادةً ما تكون نسبة الفائدة على القروض عالية جدّاً) وحول درجة استهداف هذه البرامج للنساء بشكل ملائم. ومن المهم أيضاً التفكير بالسؤال الأخلاقي حول ما إذا كان يجدُر أن يُتوَقَّع من النساء الفقيرات تحمّل المخاطر الكبيرة المتعلِّقة بريادة الأعمال. قد يشكِّل التوظيف الذاتي تمكيناً للنساء اللواتي لا يتعاملن مع مخاطر كبيرة، ولكنّه قد يشكِّل زيادة في عدم الاستقرار أو الاستدامة لأخريات. في الواقع، أشارت مقابلات مع إحدى أبرز الجهات المانحة للقروض الصغيرة في لبنان أنّ النسبة النادرة من زبائنها هم/هن الأكثر هشاشة.

تقول دراسة حديثة لمنظّمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيّة (٢٠١٩) والتي نفّذها مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث مع صاحبات أعمال في عدد من الدول العربيّة أنّ نِسَب ريادة الأعمال بين النساء العربيّات متدنّية جدّاً. حدّدت رائدات الأعمال اللواتي تمّت مقابلتهنّ نقص السيولة عائقاً رئيسياً يواجهنه، ما يقترح أنّه يجب على البرامج المختلفة التي تدّعي مساعدة الرائدات في المنطقة إيجاد طرق أفضل للوصول إلى جمهورها المستهدف. كما تمّ أيضاً ذِكر نقص الخبرة والعلاقات كتحدّيات أساسيّة، ما يقترح الحاجة إلى المزيد من دعم التشبيك لرائدات الأعمال في المنطقة. أخيراً، وقد يكون الأهمّ، ذكَرت عددٌ من رائدات الأعمال التي تمّت مقابلتهنّ، تحديداً في لبنان والأردن، أنّ الدخل الذي أنتجنه من النشاط الريادي لم يكن كافياً وأنّهنّ اضطررن للاعتماد على مصادر دخل أخرى. يُعدّ هذا مؤشِّراً آخر على تعثّر التوظيف الذاتي في تلبية حاجات النساء.

في سياقٍ متّصل، ازداد الاهتمام خلال السنوات الماضية بالتركيز على الأثر الاقتصادي الكلّي المُحتمَل لرائدات الأعمال في توليد الوظائف، مع طرح البنك الدولي (٢٠٠٨) أن الرائدات يمِلن إلى الاستثمار في القطاعات التي توظّف نساءً أكثر، وبالتالي يساهمن في زيادة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة. وتقترح دراسة منظّمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيّة أيضاً أن الرائدات، في المعدّل، يفضّلن توظيف نساء، على الرغم من غموض الأثر الإجمالي لاتّباع هذه الطريقة كاستراتيجية اقتصاد كلّي، وعدم وضوح العوامل الطبقيّة المرتبطة بأثر دعم رائدات الأعمال الناجحات.

وتعد مسألة كون الأمّهات العازبات عرضة للهشاشة بشكل خاص ذات أهمّية كبيرة أيضاً. ومن اللافت أن نسبة الأُسَر التي ترأسها نساء بقيت قليلةً نسبياً مقارنةً بأماكن أخرى في العالم، مع العلم أن النِسَب تختلف بشكل كبير باختلاف العمر والبلد ووجود النزاع المسلّح وعوامل أخرى. كما أنّ هنالك أدلّة على ازدياد معدّلات الطلاق في المنطقة. وتبقى الجهود لمتابعة معدّلات ترأّس النساء للأسر مبعثرة، على الرغم من محاولات البنك الدولي لتوفير هذه المعلومات. إضافةً إلى ذلك، يُعد الدور الذي يُحتمل أن تكون السياسات النيوليبراليّة المختلفة قد لعبته في إعادة هيكلة الأسرة غامضاً. ومن النتائج المفاجئة التي ظهرت من بعض الدراسات هي أنّ الاختلاف في نسبة المشاركة في القوى العاملة في معظم الدول العربيّة ليس كبيراً بين النساء ممّن لديهنّ شريك ومن ليس لديهنّ، يدلّ ذلك على استمرار هيمنة نموذج المعيل الذكَر حتّى في حال عدم وجود أبوَين في الأسرة، وأنّ الأُسَر التي ترأسها نساء تعتمد في معظم الأحيان على مصادر دخل خارجيّة قد تزيد بدورها من هشاشة الأسرة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنّ معدّل سنّ الزواج الأوّل للمرأة يختلف بشكل كبير بين مناطق مختلفة من المنطقة، ولكنّه كان يشهد ارتفاعاً بشكل

عـام، حيث يبقى المعدّل منخفضاً في مصر وفلسـطين والسـودان واليمن (ما يقارب ٢٢ أو ٢٣ سنة)، ولكنّه ارتفع كثيراً في عدد من دول شـمال إفريقيا وفي الخليج، حيث تقـول التقاريـر أنّ معـدّل سـنّ الـزواج الأوّل في الجزائـر ولبنـان وتونـس هو بين ٢٨ و٢٩ سـنة. وعـلى الرغم من ذلك، فإن الارتباط بين هذا التحوّل في الأرقام وبين أنماط توظيف النساء والهشاشة الاقتصاديّة غير واضح.

هنـاك الكثيـر مـن المسـائل التقاطعيّة الأخـرى الجديرة بالتعمّق (مثل الإعاقة والعرْق والميول الجنسي)، ولكن بسـبب تاريـخ المنطقـة الحديـث مـع النـزاع المسـلّح، يسـتحقّ التركيز على دور سياقات النزاع في زيادة تحدّيات اقتصاديّـة كليّـة معيّنـة المزيـدَ مِـن النظـر. يزيـد النزاع المسـلّح قطْعـاً مـن معـدّلات ترأس النسـاء للأسَـر، في سياق يُشكِّل فيه وصول النساء إلى العمل المأجور تحدّياً بشكل خاص. ومن المفاجئ أيضاً في حالة الأزمة السوريّة أن خطّة الاسـتجابة ركّزت بشـكل كبير على الحرص على مشـاركة النسـاء في العمـل المأجـور، ولكـنّ النجاح في هذا المسـعى كان محدوداً. تقول دراسـة أجراها لوكهات وباركـر والحاج أحمد (٢٠١٨) أنّ معدّل المشـاركة في القوى العاملة للّاجئات السوريّات ارتفع من ١٩ إلى ٣٠ بالمئة بعد وصولهـنّ إلى الأردن، ما يدلّ على تغيّر في المواقف حيال العمـل المأجور، وفي الوقـت ذاته، تبحث الكثير من تلك النسـاء عـن عمـل ولا يعمَلن حاليّـاً. ومن بين الأسـئلة التي تسـتدعي تحليلاً أكثر هنالك الأثر الجندري المُحتَمل للّاجئات السـوريّات وغيرهنّ على أسواق العمل المحلّيّة في بلـد اللجوء، حيث أنّه من جهـة، يمكن للأعمال التي تشـغلها النسـاء السـوريّات ألّا تكون مرغوبة لدى نسـاء أخريـات مـا يجعـل التنافـس ضئيـلاً بيـن المجتمعـات المحلّيّة واللاجئة، ولكن من جهة أخرى، يمكن أن يؤدّي توافد اللاجئات/ين إلى نقص أكبر في الفرص الاقتصاديّة للنساء الأكثر هشاشة.

٥. العمل غير المأجور والتقسيم الجندري للعمل

تقـول أخصّائيّـات/و الاقتصـاد النسـوي أن اسـتقصاءات اسـتخدام الوقـت أساسـيّةٌ لفهـم التقسـيم الجنـدري للعمـل، حيث أن النسـاء قـد يكنّ عرضةً بشـكل خاص لمـا أصبـح يُعـرَف بالعـبء المضاعـف (وحتّـى الثلاثـي)، والمقصـود بـه أنّ النسـاء والفتيات اللواتي يشـاركن في العمل المأجور يُطلَب منهن أيضاً الاستمرار بحمل عبء كبيـر من العمل غير المأجور. ومن المسـائل ذات الصلة هنا هي أنّ العبء الكبير للعمل غير المأجور على الفتيات والنسـاء قد يحرمهنّ من المشـاركة في نشـاطات أخرى (كالاهتمام بالذات والتعليم والعمل المأجور والمشاركة السياسـيّة). لحدّ الآن، فإنّ دول منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا التـي جمعت بيانـات اسـتخدام الوقت هي الجزائـر وإيران والعراق والمغرب وعُمان وفلسـطين وقطر وتونس وتركيا. للأسـف، لم يشـمل عددٌ من حزَم بيانـات اسـتخدام الوقت المبكِّـرة أسـئلةً تفصيليّة عن جوانب اجتماعيّـة اقتصاديّة أخرى، أو كانت محدودة من حيـث تحديـد العيّنـات، مـا يضع تحدّيـات أمـام التحليل العميـق للروابـط بيـن اسـتخدام الوقت وعمل النسـاء وعوامل أخرى. على سـبيل المثـال، تضمّنت البيانات في المغرب مسـحاً على النسـاء فقط دون الرجال، الأمر الذي لم يسمح بإجراء مقارنة لاحقاً بين المجموعتين.

في غيـاب تحليـلات دقيقـة مبنيّـة عـلى اسـتقصاءات استخدام الوقت، يمكن الاستنتاج من المواد الموجودة أنّه وبسبب تدنّي نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في منطقة الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا، يقلّ احتمال أن يشـكِّل العبء المضاعف مشـكلة. تسـتخدم حملة "مسـاواة" (٢٠١٨:٣٨) بيانات الأمم المتّحدة لدراسة معدّل استخدام الوقت بحسب الجندر في عدد من دول منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا. ويتـرواح معـدّل عمل الرجـال غير المأجور بين سـاعة وسـاعتين في الأسـبوع، وتمّـت ملاحظـة أعـلى مسـتويات للعمـل غيـر المأجور للرجـال في عُمـان، ووسـطيّاً، يـؤدّي الرجـال بيـن ٤ إلى ٦ سـاعات من العمل المأجـور، أي أن إجمـالي عبء العمل عليهم يتراوح بين ٦ و٧ سـاعات. وتقوم النسـاء بالحجم ذاتـه من العمل الإجمالي، إلّا أنّ عبء العمل غير المأجور على عاتقهنّ يتراوح بين ٥ و٦ سـاعات، في حين أن عبء العمل المأجور عليهنّ أدنى بشكل ملحوظ ويتروا بين سـاعة وسـاعتين. وعلى الرغم من ذلك، تُخفي مثل هذه التصنيفات حقيقة أن النساء في العمل المأجور يعملن بشـكل عـام عدد سـاعات إجمـالي أكبـر بكثيـر، خصوصاً الأمّهـات اللواتـي لا يسـتطعن تحمّـل كلفة الاسـتعانة بأحد للمساعدة في العمل المنزلي.

وتظـل درجـة أثـر أعبـاء العمـل غيـر المأجـور عـلى تدنّي نسـبة مشـاركة النسـاء في القوى العاملـة في المنطقة غيـر واضحـة، على الرغم مـن أن العوضـي (٢٠١٨) تقول أنّ تحسـين سياسـات إجـازات الأبويـن قـد تشـكِّل خطوة إلى الأمـام باتّجـاه تعزيز دعم النسـاء العامـلات. وحدّدت العوضـي الجزائـر وموريتانيـا والمغـرب كالـدول العربيّة الثـلاث التي تطبّـق معايير منظّمة العمـل الدوليّة التي تنصّ على الحدّ الأدنى لإجازة الأمومة وهو ١٤ أسبوعاً. وفي حيـن أنّ عدداً مـن الدول الأخرى تفرض إجـازات مدفوعة أقـلّ (بيـن ٧ و٩ أسـابيع في البحريـن والعـراق وعُمـان واليمـن)، لا تّضـح مـدى اسـتفادة النسـاء مـن القوانين القائمة بسبب عملهنّ في القطاع غير الرسمي.

بالإضافة إلى مسألة إجازة الأمومة، تمّ تسليط الضوء على توفّر رعاية الأطفال كعائق مُحتمَل لعمل النساء في دول مثـل الأردن (Better Work 2016). وتظهـر مـن المنطقة تحليـلات تضع خارطة بالمـوارد المتاحـة لرعاية الأطفال

وجـودة هذه المرافـق (فاعور وآخرين/أخريـات ٢.١٦). كما قامـت مؤسّسـة الملكة نـور مؤخـراً (٢.١٥) بوضع خارطة بمرافق رعايـة الطفولة المبكرة في الأردن. وتقول إحدى توصيـات تقريـر ورشـة المـوارد العربيّـة إنّ هنالـك حاجة إلى تدريبـات مكثّفـة أكثـر للعامليـن/ات في مجـال نمـوّ الطفولـة المبكرة. من الممكـن أنّ تكون هذه البرامج مفيدة في مواجهة تحدّي توظيف النساء. وإضافةً إلى أنّ توفير المزيد من مرافق رعاية الأطفال يخلق فرص عمل (للنسـاء)، فإنّ هذه الخطوة قد تسـاهم في رفع النسبة الإجماليّة للمشاركة في القوى العاملة، إذا اعتبرنا أنّ قلّة توفّـر رعايـة الأطفـال الجيّدة مقبولـة التكاليف يشـكّل عامـلاً معيقاً. في جميع الأحوال، من المهمّ أن يتم دعم مثـل هـذه البرامـج بهدف ضمـان توفّـر رعايـة الأطفال الجيّـدة للأهـالي ولضمان حصـول العاملات/ين في رعاية الأطفال على أجور كافية للحدّ الأدنى للمعيشة.

٦. أهمّية السلطة الهيكليّة والأعراف الجندريّة التاريخيّة

شـهِدَت الأعمـال النظريّـة عـن العوامـل الهيكليّـة المسـاهمة في الأعـراف الجندريّـة في المنطقـة ازديـاداً، كما زاد اهتمام الباحثيـن/ات في الأثر المُحتَمَل للذكورة على هشاشـة النسـاء. ولكـن، لا يكون التركيـز عادةً على الاقتصاد بحدّ ذاته، بل على المواقف تجاه العنف. تشمل بعـض الاسـتقصاءات أسـئلة للمسـتجيبين/ات عـن مواقفهـم تجـاه تعليم الفتيـات و/أو النسـاء العاملات، كمـا قامت بعض الدراسـات بالتمعُّن في أثر إدرار النسـاء للدخـل عـلى قدرتهنّ على اتخـاذ القرار في الأسـرة. ولكن وبشـكل لافت، لـم تُظهِـر الأدلّـة التجريبيّـة أنّ مواقف أفراد الأسرة هي عامل أساسي في التنبّؤ بمشاركة النساء في القـوى العاملـة، ما يشـير إلى وجـود عوامـل هيكليّة أخـرى أكثر أهمّية. في الوقت ذاته، تقول النسـاء بالفعل أن كِلا الضغـوط العائليّـة والمجتمعيّـة هي عوامـل تمنعهـنّ مـن المشـاركة في العمـل المأجـور. كمـا أنّ الأعـراف السـائدة تسـاهم في تكويـن مواقـف أصحاب/ صاحبـات العمـل وفي الفصل المهني. عمومـاً، يجدر بنا النظر إلى العوامل الكلّيّة التي تؤثر على ميل الاقتصادات إلى تقليص فرص النسـاء، وهنا تلعب العوامل الداخليّة والخارجيّـة دوراً نظـراً لموقـع المنطقة ضمـن الاقتصاد العالمي. كما أنّ النزاع المسلّح والأثر الذي خلّفه على رفاه النسـاء الاقتصادي وعلى النسيج المجتمعي بشكل عام هي أيضـاً اعتبارات متعلّقة بالسـلطة الهيكليّة المحليّة والعالميّـة، فمثـلاً يُجسِّـد الأثـر السـلبي للعقوبات على الكثيـر مـن الاقتصادات في المنطقة عامـلاً هيكليّاً هامّاً مفروضاً من خارج المنطقة.

المؤسّسات المحليّة التي تعمل على إعادة تشكيل المُخرَجات والأعراف الجندريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أثناء البحث في الطرق المختلفة لتقاطع الهشاشة الاقتصاديّة مع الجندر في سياق المنطقة، من المهمّ أن نأخذ بعين الاعتبار مدى فعاليّة المؤسّسات المحليّة التي تعمل على معالجة الظروف المادّيّة التي تواجهها النساء والعوامل الهيكليّة التي تشكّل تلك الظروف. نظراً لأنّ هذه الورقة تغطّي المنطقة كاملة، فإنّه من الصعب صياغة توصيفات عامّة عن المجموعات النسوية المحليّة، ولكن تبقى هنالك العديد من النقاط الجديرة بالذكر. أوّلاً، لم يركّز نقد المنظّمات غير الحكوميّة للحالة القائمة بشكل عام على العواقب الاقتصاديّة للنيوليبراليّة على النساء والعلاقات الجندريّة. وعلى الرغم من ازدياد عدد منظّمات حقوق المرأة في المنطقة، إلّا أنّها تميل إلى التركيز على الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة أكثر من الاقتصاديّة، فعلى سبيل المثال، تقدِّم المبادرة النسويّة الأورومتوسّطيّة إرشادات ممتازة فيما يتعلّق بتطوير المؤسّسات السياسيّة النسويّة والحرص على تواجد النساء ضمن هياكل الحوكمة، ولكنّها لا تتطرّق إلى حقوق العمل أو لدعم النساء في العمل المأجور.

تسعى مؤسسة "صداقة" في الأردن -وهي من بين المنظّمات التي أضاءت على التحدّيات الاقتصاديّة من منظور جندري- إلى خلق "بيئة عمل صديقة للنساء العاملات" وتركّز أيضاً على حضانات الأطفال. وتتعاون المؤسّسة مع منظّمة "الأصوات الحيويّة" العالميّة ومع منظّمة أردنيّة شبابيّة تدعى "مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني". وكانت مؤسسة "أهل" من بين المنظّمات الأردنيّة التي تعمل على حقوق النساء والعاملات/ين، وفي حين أنّ مركزها الأردن، إلّا أنها تنشط في الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان. مثلاً، يركّز أحد مشاريع أهل على تمكين المعلّمات في الأردن. وفي مصر، تركّز مؤسّسة المرأة الجديدة على قضايا عمل النساء، وتعمل المؤسسة حاليّاً على مشروع يركّز على معالجة العنف والتحرّش في أماكن العمل.

وتركّز رابطة المرأة العاملة على تغيير التشريعات التمييزيّة في لبنان، وتعمل بالشراكة مع الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة، وهي منظّمة حكوميّة يسمّي رئيسَها/رئيستها الرئيس اللبناني، وتميل هذه العلاقة إلى الحدّ من قدرة المنظّمة على انتقاد سياسات السوق الحرّة. بينما تتبع مبادرة "نسويّة" مقاربة راديكاليّة بشكل أكبر بكثير، وهي مبادرة نسويّة تتطرّق لقضايا تتنوّع بين الحقوق الجنسيّة والصوت السياسي وصولاً إلى العدالة الاقتصاديّة عبر التركيز على حقوق المهاجرات، خاصّة النساء العاملات في قطاع العمل الرعائي.

تمّ تأسيس الاتحاد الوطني للمرأة التونسيّة في خمسينيّات القرن الماضي، وعمِل على معالجة جوانب مختلفة من التفاوت الجندريّ بما فيها حقوق المرأة الاقتصاديّة ومشاركتها في الأعمال وسوق العمل. كما نشأت منظّمات أخرى تدعم النساء في مجال الأعمال في مناطق أخرى من المنطقة. تشمل هذه المنظّمات مؤسسة المجموعة/لبنان والرابطة اللبنانيّة لسيّدات الأعمال والمؤسّسة اللبنانيّة للتنمية، منتدى سيّدات الأعمال الفلسطيني، المؤسسة التنموية للسيدات المصريات للعمل الحر (أوتاد)، جمعيّة نادي صاحبات الأعمال والمهن في الأردن، مؤسّسة سيدات الأعمال في المغرب، والنساء والقيادة في تونس.

ظهر نوع آخر من المنظّمات في المنطقة تركِّز على دعم النساء العاملات في قطاعات معيّنة. أحد الأمثلة هي نساء في مجال الحوسَبة والتي لها أعضاء يعملن في، أو يأتين من، عدد من الدول العربيّة، وتعمل على توفير فرص التشبيك والنموّ للنساء في مجالات التكنولوجيا. وعلى الرغم من كون مثل هذه التطوّرات إشارات على ازدياد في تمكين المرأة ودعم النساء بعدّة طرق، وعلى الرغم من أنّ عدداً من أفراد هذا النوع من المنظّمات المهنيّة هنّ/هم نسويّات/ون دون شك، إلّا أن برامجها لا تعطي بالضرورة أولويّة معلَنة للقضايا النسوية.

ومن بين المنظّمات ذات الطابع البحثي مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث الذي سبق ذكره كمنظّمة قامت ببعض الأبحاث المؤخّرة عن رائدات الأعمال ومركزه في تونس. إضافةً إلى إجراء أبحاث مثل دراسة منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة التي نوقِشت سابقاً، قام المركز بتطوير عدد من حزَم التدريبات التي تركّز على التمكين الذاتي وتعميم مراعاة الجندر والتوظيف الذاتي، وبشكل أكثر ارتباطاً بقضايا الجندر والفقر والعمل.

يعمل معهد غرب آسيا وشمال إفريقيا في الأردن في ثلاثة مجالات: الأمن البشري والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعيّة. ويقوم المعهد تحت مظلّة العدالة

الاجتماعيّة بمشروع يتطرّق إلى المشاركة الاقتصاديّة للنساء وذوي/ات الإعاقة. كما قام المعهد بالكثير من الأبحاث التي تشمل بُعداً جندريّاً عن أثر الأزمة السوريّة على سوق العمل في الأردن.

تُعدّ "مساواة" مثالاً عن الشبكات النسويّة العالميّة، كانت تركّز في الأساس على الحقوق السياسيّة والاجتماعيّة ولكن قرّرت في السنوات الماضية التركيز أكثر على الروابط بين الدين والحقوق الاقتصاديّة. ويناقش تقرير مساواة عام ٢٠١٨ بعنوان "من ينفق؟ من يرعى؟ تغيّر الديناميّات داخل الأسر المسلمة" لأجل إصلاحات على قانون الأسرة الإسلامي مع التركيز على سؤال كيف ولماذا تستدعي الظروف الاجتماعيّة الاقتصاديّة الحاليّة (كبطالة الرجال، وارتفاع مشاركة النساء في القوى العاملة، وارتفاع في معدل سنّ الزواج، وغيرها) مثل هذه التغييرات. كما أنّ لدى مساواة مشروعاً آخر "لمتابعة التطوّرات الإيجابيّة" في قوانين الأسرة الإسلاميّة، من بينها قوانين الميراث والطلاق، بالإضافة إلى حقوق الملكيّة.

وبالطبع، تُعدّ الجامعات مجموعةً أخرى من المؤسّسات التي احتلّ فيها التقاطع بين الجندر والاقتصاد أولويّة، مع ازدياد عدد المحاور المتعلّقة بالجندر في السنوات الأخيرة. يقدّم تخطيط حديث أجرته هيئة الأمم المتّحدة للمرأة معلومات عن برامج دراسة الماجستير، وهي ذات النطاق الأضيق من حيث دراسات الجندر بشكل عام، ولكنها غنيّة بالمعلومات مع ذلك. ولبلاد الشام تحديداً تمثيل ملحوظ في هذا المجال، مع وجود برنامجَي دراسة في لبنان وواحد في الأردن وواحد في فلسطين. كما أنّ هنالك برامج في اليمن ومصر والسودان ودولة الإمارات. وتوجد برامج دراسات جندريّة في جامعات أخرى أيضاً، ولكن مع مواد دراسيّة أقل شمولاً. ومن الجدير بالذكر أنّ معظم البرامج الموجودة تركّز على اكتساب فهم أساسي لنظريّة الجندر، ويميل التركيز العملي إلى مواضيع الجندر والأدب و/أو الحقوق السياسيّة والأعراف الاجتماعيّة. كما يجدر ذكر أن هنالك نقصاً في المنطقة بشكل عام في الكوادر التعليميّة ذات الخبرة في الجندر (غولي ٢٠١٥)، وعلى وجه التحديد، يتّصف التركيز على التحليلات أو المناهج الاقتصاديّة الجندريّة الذي نشأ من ضمن هذه البرامج بكونه ضئيلاً جدّاً. بدأ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي منذ بضع سنوات في العمل على إنشاء برنامج إقليمي لدراسة الماجستير مع تركيز جندري واقتصادي، بشكل يشابه أحد برامج جامعة ماكيريري، ولكن يبدو أنّ هذه الجهود تعثّرت.

وتُعدّ جامعة بيرزيت في فلسطين من بين الجامعات التي تجري الأبحاث عن الجندر والاقتصاد منذ فترة طويلة. تضمّ جامعة بيرزيت عدداً من النسويّات/ين في طاقمها، ومن بينهنّ باحثة نسويّة حائزة على شهادة دكتوراة في الاقتصاد. وعلى مرّ السنوات، قامت مجموعات من الكلّيّات متعدّدة الاختصاصات ذات الخبرة في الدراسات الجندريّة بكتابة عدد من التقارير تشمل تحليلات للاقتصاد والجندر. كما قامت الجامعة اللبنانيّة الأمريكيّة بالكثير من الأبحاث الجندريّة ولكن مع تركيز أقلّ نوعاً ما على الاقتصاد. ومع ذلك، يجدر ذكر استدامة برنامج الجامعة اللبنانيّة الأمريكيّة، حيث نشطت في المنطقة إلى جانب المعهد العربي للمرأة الذي ينشر مجلّة الرائدة لأكثر من ٤٠ عاماً.

تُعتَبَر الجامعة الأمريكيّة في بيروت متأخّرة نوعاً ما في الانضمام إلى مجال الدراسات الجندريّة، ولكنّها أطلقت عام ٢٠١٦ مبادرةً تركّز بوضوح على النساء والدراسات الجندريّة. إضافةً إلى ذلك، بدأ أفراد طاقم كلّية الأعمال في الجامعة بالتطرّق إلى عدد من المسائل الجندريّة، آخرها مثالاً إطلاق مشروع "المعرفة قوّة" لمعالجة فجوات البيانات المتعلّقة بمساهمات النساء الاقتصاديّة والتحدّيات في المنطقة. ومن بين الجامعات الأخرى التي تقدّم برامج جندريّة جامعة الأخوين في المغرب، والتي تمّ فيها تأسيس مركز هيلاري كلينتون لتمكين النساء، والجامعة الأمريكيّة في الشارقة التي أدرجت مؤخّراً تخصّصاً في الدراسات الجندريّة.

وبالعودة إلى السؤال عن سبب ضعف اهتمام المنظمات غير الحكوميّة في المنطقة و/أو الأبحاث الجامعيّة بالمقاربة النسويّة بشكل عام وبالجندر والحقوق الاقتصاديّة بشكل خاص، يناقش باحثون/ات أنّ الاعتماد على المساعدات في العديد من الدول، والذي أدى إلى إعطاء الأولويّة في أوساط المنظّمات غير الحكوميّة لمصالح جهات التمويل المفروضة من الخارج (آرينفيلد وغولي ٢٠١٢) كان من بين العوامل التي أسهمت في ذلك. وتقول المؤلّفتان إنّ كلاً من مصر والأردن ولبنان وفلسطين واليمن تواجه هذه المشكلة. تحدّثت باحثتان فلسطينيّتان، جاد (٢٠٠٧) وكتّاب (في آرينفيلد وغولي ٢٠١٢)، بوضوح عن هذا التحدّي بالذات. وفي حالة اليمن، تقول الأشهل (٢٠١٢) أن المجموعات النسائية تستعمل خطابات حقوق الإنسان، ولكن في الوقت ذاته تتوانى عن تطبيق النسويّة في مقارباتها. وبشكل عام، توفّر دراسة آرينفيلد وغولي (٢٠١٢) إضاءات على الحشد النسائي على امتداد عددٍ من دول المنطقة. ونظراً لتركيز اهتمام الكثير من جهات التمويل الكبيرة الآن بشكل خاص على قضايا تزويج الأطفال والعنف القائم على الجندر وتشجيع الريادة، فمن المتوقع انتشار هذه القضايا بين المنظّمات غير الحكوميّة المحليّة أكثر من قضايا حقوق العمل والحقوق الاقتصاديّة بصورتها الأكثر عموماً.

إنّ منظّمة العمل الدوليّة هي إحدى المنظّمات التي تكافح الظاهرة المذكورة، حيث أنّها كانت داعمة للمنظّمات غير الحكوميّة العاملة على التقاطع بين الجندر وبدائل للمقاربات النيوليبراليّة للاقتصاد. كما أنّ

لـدى منظّمة العمل الدوليّة مصلحة كبيرة في توسـيع النمـاذج الاقتصاديّـة التعاونيّـة الأقـل تراتبيّـة والأكثـر شمولاً اجتماعيّاً في مقاربة صنع القرارات الاقتصاديّة.

وفي حيـن أنّ الكثيـر مـن التدخـلات تركّـز عـلى معالجة الأعـراض، تركّـز تدخّـلات قليلـة فقـط عـلى معالجـة المشـاكل الهيكليّة التي تساهم في دوائر العنف وإطالة أمـد هشاشـة النسـاء الاقتصاديّـة، ناهيـك عـن الظروف العالميّـة التـي تعـزّز أشـكال التفـاوت. إلّا أنّ هـذا الأمـر مفهومٌ إلى حدٍّ ما، نظراً لأن معالجة المشـاكل الهيكليّة (كالنـزاع المسـلّح والفقـر والتفـاوت العالمـيّ وغيرهـا) أصعـب بكثير. ومن المؤكّـد أن هنالك حاجة إلى تدخّلات سريعة لحماية النساء في الظروف الحسّاسة. في جميع الأحـوال، يبقـى مـن الضـروري إيجـاد طـرق أكثـر فاعليّة للدمج بين الاسـتراتيجيّات التي تدعم الاستجابة قصيرة الأمـد مع الاسـتراتيجيّات ذات الرؤية الأبعـد حول كيفيّة تغيير الأعراف الجندريّة.

ومـن الأمثلـة عـلى تبنّـي النّسـويات/ين لمقاربـة أطول أمـداً لتغيير الأعـراف الجندريّة مشـروعٌ في الأردن يطالب بإصلاحات للكتب المدرسيّة لمعالجة التحيّز الجندري في المناهـج. من المهمّ ذكْر نقطتين حـول هذه المبادرة، أولاً، رفـض المشـروع قبـول تمويـل الجهـات المانحـة لعلمه بالـدور الذي قد يلعبه التمويل الخارجي في تغيير الأولويّات. ثانياً، وعلى الرغم من أنّ المشروع لا يستهدف تمكيـن النسـاء بشـكل مباشـر، إلّا أن الجهـود لتغييـر الصّـور النمطيّـة في الكتب المدرسـيّة هي اسـتراتيجيّة قـد تؤثّر بشـكل كبيـر على المـدى الطويل عـلى مواقف الرجال والنسـاء من الأدوار الأنثويّة، ممّـا قد يؤدّي بدورهم إلى تغييرات مجتمعيّة على مستويات عديدة.

خاتمة

كيف يمكن أن يكون شكل استراتيجيّة اقتصاديّة نسويّة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ من جهة، يجب أن تأخذ مثل هذه الاستراتيجيّة خصوصيّة المنطقة بعين الاعتبار، بما فيها الأشكال المختلفة التي اتّخذتها النيوليبراليّة والتي تشكّلت من المفاهيم المختلفة للعقد الاجتماعي في المنطقة، تاريخ المرض الهولندي، والأثر الواسع للنزاع المسلّح. كما يتوجّب على أي استراتيجيّة أن تأخذ التنوّع في المنطقة وبعض الأنماط الشائعة بعين الاعتبار. من الأنماط المميَّزة في المنطقة الزيادة الأبطأ من المعدَّل في نسبة المشاركة من القوى العاملة في سياق الإصلاحات النيوليبراليّة. تقول النسويّات/ون أنّه بالرغم من كون ازدياد المشاركة في القوى العاملة إشارة على زيادة تمكين بعض النساء، إلّا أن هناك حاجة إلى مقاربة أدقّ للعمل المأجور بغية تحديد الظروف التي تجعل من عمل النساء المأجور تمكينيّاً والتفكير في طرق للاعتراف بعمل النساء غير المأجور ودعمه، إضافةً إلى الحرص على وجود مؤسّسات تضمن رفاه النساء بشكل عام. نظراً لواقع المنطقة، تتزايد الحاجة إلى استراتيجيّة مزدوجة لتعزيز دعم النساء الراغبات بالمشاركة في العمل المأجور، مع العمل في الوقت ذاته على دعم النساء العاجزات عن العمل خارج المنزل أو غير الراغبات فيه لمختلَف الأسباب. قد تشمل أسباب العزوف عن المشاركة في العمل المأجور التقيُّد بالأعراف التقليديّة، والأعباء الكبيرة للعمل غير المأجور، ونقص التحضير لسوق العمل (كالتعليم والتدريب) إضافةً إلى أشكال مختلفة من الإعاقة. كما يُعدّ العمْر بالتأكيد عاملاً مهمّاً في هذا السياق، حيث توجد أدلّة عن اختلاف توقّعات النساء الأصغر سنّاً عن توقّعات أمّهاتهنّ، لذا يُفتَرَض بالتأكيد أن تشتمل العناصر الأساسيّة لأي استراتيجيّة على دعم النساء الأصغر سنّاً للمشاركة في العمل المأجور. يشمل هذا الأمر ضمان توفُّر إجازات الأمومة الملائمة ومرافق رعاية الأطفال، وضمان زيادة دعم أصحاب/صاحبات العمل للنساء تحديداً في القطاع الخاص، بالإضافة إلى توفّر فرص عمل في القطاع العام أيضاً للنساء. كما أنّ دعم الهيكليّات المؤسّساتيّة التي تشجّع على بيئات عمل أكثر مساواة وأقل هرميّة/استغلاليّة أمرٌ أساسيٌّ أيضاً. وتعتبر التعاونيّات من الطرق الممكنة لتنفيذ ما سبق، ولكن من المهمّ أيضاً تشجيع الشركات الربحيّة التي تحترم مبدأ المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات (وهو مجال متنامٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لمنح الأولويّة للمساواة الجندريّة. يمكن الرجوع إلى عمل كرم وجمالي (٢.١٣) الغنيّ بالمعلومات عن هذه القضية.

لا شكّ في أنّ المزيد من الجهود لدعم النساء العاملات أو الراغبات في العمل هو أمر أساسيّ في أي استراتيجيّة نسويّة. ولكن، من المهمّ بنفس القدر الاعتراف بأنّ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة ستبقى في معظم الأحيان دون ٥٠ بالمئة في المستقبل المنظور، وبالتالي يجب القيام بعمل أكبر بكثير في اتجاه الحرص على أن ينال العمل المهمّ غير المأجور الذي تقوم به النساء حاليّاً المزيد من الاعتراف والدعم. قام عدد من الباحثات/ين بالمناصرة لتغيير في السياسات بغية التطرّق للاختلافات الجندريّة في العمل غير المأجور. اقترحت إلسون (٢.١٦) مقاربة تشمل الاعتراف وإعادة التوزيع والتقليص، ثمّ قامت أولمستيد (٢.١٩) بالتوسّع بالفكرة وناقشت الحاجة إلى إضافة عنصري المكافأة والدعم. يتضمّن عنصر الاعتراف الإقرارَ بأهمّيّة العمل غير المأجور للاقتصادات الناجحة، وهنا تبرز أهمّيّة بيانات استخدام الوقت التي تساعد على جعل العمل غير المأجور مرئيّاً أكثر لدى صانعي/ات السياسات (قامت عدة دول حول العالم على سبيل المثال بإنشاء حسابات وطنيّة فرعيّة للدخل تشمل العمل غير المأجور). ويمكن تحقيق إعادة توزيع العمل غير المأجور عبر تشجيع أفراد الأسرة الآخرين على تحمّل المزيد من الأعباء وعبر تطوير مؤسّسات تحلّ محلّ العمل المنزلي غير المأجور. وفي حين أنّه يتم تشجيع النساء على المشاركة في العمل المأجور، تبرز الحاجة للسعي إلى تغيير الأعراف الجندريّة وتطوير مرافق رعاية أفضل لا تركّز على حضانة الأطفال وحسْب، بل أيضاً على أشكال أخرى من رعاية المعالين. يُعدّ هذا الأمر مهمّاً تحديداً في ضوء حقيقة أن المجتمعات العربيّة تشيخ، ونظراً لتاريخ النزاع المسلّح في المنطقة الذي أدّى إلى معدّلات إعاقة أكبر.

يشمل مفهوم التدعيم الاعتراف بتعذّر إعادة توزيع بعض المهام التي تؤدّيها النساء أو رفض النساء أنفسهنّ لإيجاد بديل لتأديتها، أوضح الأمثلة هنا هي الإرضاع (للنساء الراغبات بالإرضاع). مجدّداً، هنالك حاجة هنا إلى الدعم المؤسسّاتي على شكل إجازات أمومة أفضل بالإضافة إلى رفع الوعي لدى أصحاب/صاحبات العمل عن الحاجة لمرافق رعاية أفضل في مكان العمل للنساء اللواتي يخترن الإرضاع.

ويعدّ عنصر المكافأة أكثر العناصر الخمس لفتاً للاهتمام وإثارةً للجدل. هنالك انقسام بين النسويّات/ين حول سؤال ما إذا كان يجب تعويض النساء ماديّاً لقاء العمل غير المأجور. يقول البعض أنّ هذا التعويض يعزّز

الأعراف الجندريّة القائمة، بينما تشير أخريات إلى أنّه نظراً لأهمّيّة العمل الرعائي في رفاه الأجيال، ونظراً للواقع الحالي فيما يتعلّق بتوزيع العمل المأجور وغير المأجور، فإنّه لا يجب استبعاد هذا الخيار. هنالك بعض السوابق لهذا الأمر في المنطقة، حيث تعترف إيران، وبناءً على المبادئ الإسلاميّة، بهذا التعويض عبر تعويض النساء ماديّاً عن عملهنّ غير المأجور في حالات الطلاق (مساواة ٢٠١٨). نظراً لأنّ معدّل مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة يبلغ وسطيّاً نحو ٢٠ بالمئة، فإنّه من الضروري وجود استراتيجيّة متعدّدة الجوانب تسعى إلى تغيير الأعراف الجندريّة ولكن تعترف في الوقت ذاته بالواقع الاقتصادي.

على الرغم من أنّ ما سبق استراتيجيّات تتطرّق إلى تمكين النساء عبر التركيز على العمل المأجور وغير المأجور، يجدر أيضاً ذكر أنّ الأبحاث في المنطقة متدنّيّة بشكل كبير فيما يتعلّق بالمسائل المرتبطة بالرفاه الجندري. تبقى البيانات مشكلة كبيرة بسبب عدم إعطاء الحكومات الأولويّة لأنواع عديدة من جمع البيانات إمّا لأنّها ترى أنّ الإنفاق الحكومي على مجالات أخرى أهمّ (خاصة فيما يتعلّق ببيانات استخدام الوقت) أو بسبب نقص البنى التحتيّة اللازمة لذلك (خاصة في الدول الفقيرة المتضرّرة بالحروب). وهنالك مشكلة إضافيّة وهي اعتبار أنّ البيانات حسّاسة سياسيّاً، لذا قد لا تسمح بعض الحكومات للباحثين/ات بالوصول إلى البيانات ذات الصلة حتى في حال وجودها.

وحتّى في السياقات التي تتوفّر فيها البيانات، هنالك نقصٌ صادم في التحليلات الأساسيّة لأنماط المشاركة في القوى العاملة والأجور والفصل المهني. وبسبب ذلك، لا يتوفّر إلا قدر ضئيل من المعلومات عن ظروف سوق العمل التي تواجهها النساء في سائر دول المنطقة. ونظراً للافتقار إلى أي فهم أساسي لظروف سوق العمل، فمن البديهي غياب تحليلات أدق لتأثيرات تغييرات السياسات المختلفة المرتبطة بالنيوليبراليّة. تصعُب دون وجود هذه التحليلات المناصرة لتغييرات قد يكون لها أثر إيجابي على النساء، مثل التغييرات المتعلّقة بهيكليّة شبكة الأمان الاجتماعيّة وبفجوات الأجور وأشكال أخرى من التفاوت في سوق العمل. مع أخذ هذا بعين الاعتبار، تُعدّ معالجة الفجوات البحثيّة الأساسيّة خطوة هامّة في اتجاه معالجة أشكال التفاوت الجندريّ. وترتبط فجوات معرفيّة أخرى بواقع مرافق لرعاية الأطفال والاحتياجات ذات الصلة في أنحاء المنطقة.

ومن التغييرات الإيجابيّة فيما يتعلّق بالأبحاث زيادةُ الاهتمام بالموازنة الجندريّة. لحدّ الآن، تمّ تطبيق الموازنة الجندريّة على يد المؤسسات الوطنيّة النسائيّة بدعم الهيئات الدوليّة (الأمم المتّحدة على سبيل المثال) إضافةً إلى دعم الحكومات في بعض الحالات. ولا تكمن أهمّيّة الاستمرار في دعم هذا المجال من العمل في التحليلات الكمّية التي يقدّمها عن الإنفاق الحكومي مع التركيز على تعزيز المخرَجات الجندريّة وحسْب، بل أيضاً في قدرته على تشكيل ضغط سياسي لجمع إحصاءات أفضل مصنَّفة حسب الجندر.

تمّ بذل جهد أكبر بكثير على توثيق الأُطُر القانونيّة وحقوق النساء في عدّة دول في المنطقة. ولكن، لا تزال هنالك حاجة إلى المزيد من الجهد لربط هذه الدراسات بأدلّة تجريبيّة فعليّة لتحديد أولويّات التغييرات القانونيّة.

ورغم أهميّة توفر المعرفة أثناء المناصرة الفعّالة، يمكن إسقاط بعض نتائج الأبحاث من أقاليم أخرى على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بناءً عليه، ليس من الضروري الانتظار إلى حين الانتهاء من الأبحاث قبل البدء بالمناصرة لتغييرات عديدة. على سبيل المثال، تُعدّ سياسات إجازات الأبوين ورعاية الأطفال المدعومة وغيرها من السياسات التي تدعم الأهل العاملين/ات خطواتٍ مهمّة في طريق معالجة بعض التحدّيات التي تواجهها النساء في العمل غير المأجور. يمكن إقامة حملات المناصرة لجميع هذه المسائل حتّى في ظلّ غياب تحليلات مفصّلة عن الواقع المحلّي.

فيما يتعلّق بمسألة الأُطر القانونيّة، يمكن بالتأكيد أن تبدأ المناصرة بالتطرّق للتحيّزات القانونيّة، حتّى في ظلّ غياب روابط مع الواقع التجريبي. يمكن التركيز أيضاً على دعم المجتمعات لاستكشاف بدائل للحلول النيوليبراليّة المبنيّة على السوق لمشاكل اقتصاديّة مختلفة. هنالك على سبيل المثال أدلّة واضحة على عدم دعم القطاع الخاص بشكل كافٍ للنساء في المنطقة وفي أماكن أخرى. ونظراً لذلك، ازداد دعم منظّمات مثل منظّمة العمل الدوليّة لتطوير التعاونيّات، وهي مؤسّسات أقلّ هرميّة بشكل عام وبالتالي أقل استغلالاً وتدعم نشاطات اقتصاديّة مختلفة.

ويعدّ تعزيز قدرات الجامعات المحلّيّة أمراً هاماً أيضاً. لضمان تدريب النساء والرجال على تحليل الظروف الاقتصاديّة من عدسة جندريّة، تبرز الحاجة إلى تدريبات على مهارات نظريّة وكمّيّة مختلفة. يمكن للأخصّائيات/ين المدرَّبات/ين بشكل أفضل المساعدة في المناصرة والأبحاث. بالتوازي مع ذلك، تبرز الحاجة إلى تطوير قدرات المنظّمات غير الحكوميّة المحليّة للمزيد من العمل من أجل الحقوق الاقتصاديّة.

هنالك أدلّة واضحة على اختلاف توقّعات نساء الأجيال الأصغر سنّاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن توقّعات أمّهاتهنّ. حيث تهتم النساء الأصغر سنّاً أكثر بالمشاركة في العمل المأجور بحد ذاته كما أنّهنّ أكثر اندفاعاً للوصول إلى نطاقات مهنيّة أوسع. وفي

الوقـت ذاتـه، قد يكـنّ محبَطات بسـبب نقـص الفرص التعليميّـة في المنطقـة، كمـا أنّهـن قطْعـاً محبطاتٌ بسبب نقص فرص العمل.

ختامـاً، هنـاك حاجـة للمزيد من الأبحـاث حـول إيجابيّات وسـلبيّات تشـجيع النسـاء على الريادة، مع أخذ العوامل الطبقيّـة والأثـر الاقتصـادي الـكلّي بعين الاعتبـار. فمن جهة، هناك نوعٌ من الفائدة في تمكين النساء ليصبحن رائـدات أعمال مع الأخذ بعيـن الاعتبار أن أولئك يواجهن أشـكالاً مختلفـة مـن التمييـز الجنـدري، بـدءاً بالتحرّش الجنسـي مـروراً بتحدّيات تتعلّـق بالوصـول إلى القروض وتأسـيس الشـبكات، وصـولاً إلى المشـكلة الأشـمل والمرتبطة بدخول صناعات يحكمها الرجال ما يسـتدعي الحاجـة إلى دعم مؤسّسـاتي قـويّ. ومن جهـة أخرى، قد تكـون ريادة الأعمال هي المقاربـة النيوليبراليّة المُطلَقة لمعالجـة الفقـر، عبر وضـع المخاطـر التـي يفترض على المجتمعـات تحمّلهـا عـلى عاتـق مـن لديهـنّ مـوارد محدودة وظروفهنّ بالأسـاس ليست مسـتقرّة. لذا من المهـمّ تطويـر سياسـات لدعـم النسـاء ممّـن يمتلكن المـوارد والمواهب ليصبحن رائـدات أعمال ناجحات، مع الحـرص في الوقت نفسـه على توفير الحمايـة الملائمة للنسـاء الأقل قـدرةً على التعامل مع مخاطـر الصعوبات الاقتصاديّة.

المراجع

Alkema, Leontine, Fengqing Chao, Danzhen You, Jon Pedersen, and Cheryl C Sawyer (2014): National, regional, and global sex ratios of infant, child, and under-5 mortality and identification of countries with outlying ratios: a systematic assessment, in: *The Lancet*. 2: e521-30.

Al-Ashtal, Amel Nejib (2012): A Long, Quiet, and Steady Struggle: The Women's Movement in Yemen, in: Pernille Arenfeldt/Nawar Al-Hassan Golley (eds): *Mapping Arab Women's Movements: A Century of Transformations from Within*. Cairo: American University in Cairo Press: 197-252. JSTOR: www.jstor.org/stable/j.ctt15m7hb5.

Arenfeldt, Pernille and Golley, Nawar Al-Hassan (eds) (2012): *Mapping Arab Women's Movements: A Century of Transformations from Within*. Cairo: American University in Cairo Press. JSTOR: www.jstor.org/stable/j.ctt15m7hb5.

Bahramitash, Roksana and Olmsted, Jennifer (2014): Choice and Constraint in Paid Work: Women from Low-Income Households in Iran, in: *Feminist Economics*, 20(4): 260-280.

Beneria, Lourdes, Berik, Gunseli, and Floro, Maria (2016): *Gender, development, and globalisation: economics as if all people mattered* (second edition). London and New York: Routledge.

Better Work (2016): *Nurseries in the workplace: a boost to Jordanian women employment*; available at: https://betterwork.org/jordan/?p=1414 (last accessed on 18.12.2019).

El Awady, Mehrinaz (2018): Parental Policies: A Catalyst for Gender Equality in the Arab Region, in: *Al-Raida*, Vol. 42, Issue 2; available at: http://alraidajournal.com/index.php/ALRJ/article/view/1740/html (last accessed on 18.12.2019).

El-Hamidi, Fatma and Said, Mona (2014): Gender-Based Wage and Occupational Inequality in the New Millennium in Egypt, in: Journal of Developing Areas, 2014, Vol. 48, Issue 1: 21-41.

Elson, Diane (2016): *Equity and Development: Through a Gender Lens* (presentation); available at: http://ase.tufts.edu/gdae/about_us/leontief/LeontiefLecture_Elson.pdf (last accessed on 7.3.2018).

Faour, Basma, Hajjar, Youssef, Bibi, Ghanem, Chehab, Maysoun, and Zaazaa, Rima (Arab Resource Collective) (2006): *Comparative, regional analysis of ECCE in four Arab countries (Lebanon, Jordan, Syria, and Sudan)*; available at: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000147440 (last accessed on 19.12.2019).

Golley, Nawar Al Hassan (2015): Consortium of Gender and Women's Studies in the Arab Region, in: *Journal of Middle East Women's Studies* 11 (1): 136-137.

International Labor Organization (ILO) (2011/2012): Transforming the World of Work for Gender Equality in the Arab Region, in: *Al-Raida* Issue 135-136-137, Fall/Winter/Spring; available at: http://iwsaw.lau.edu.lb/publications/al-raida/transforming-the-world-of-work.php (last accessed on 18.12.2019).

ILO (2016): *Women at Work: Trends 2016*; available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_457317.pdf (last accessed on 18.12.2019).

Institute for Economics & Peace. Global Peace Index 2018: *Measuring Peace in a Complex World*. Sydney; available at: http://visionofhumanity.org/reports (last accessed on 19.1.2020).

IRIN (2014): Yemen fuel subsidy cut drives poorest deeper into poverty, in *The Guardian*, (26.08.2014); available at: https://www.theguardian.com/global-development/2014/aug/26/yemen-fuel-subsidy-cut-drives-poorest-poverty (last accessed on 18.12.2019).

Kabeer, Naila (2011): *Contextualising the Economic Pathways of Women's Empowerment: Findings from a Multi-Country Research Programme*. Pathways Policy; available at: http://www.lse.ac.uk/gender/assets/documents/research/choice-constraints-and-the-gender-dynamics-of-lab/Contextualising-the-EconomicPathways-of-WomensEmpowerment.pdf (last accessed on 19.1. 2020).

Karam, Charlotte M. and Jamali, Dima (2013): Gendering CSR in the Arab Middle East: An Institutional Perspective, in: *Business Ethics Quarterly* 23:1 (January 2013); ISSN 1052-150X: 31-68.

Khalfalla, Limiaa Abdelghafar and Musa Ahmed, Elsadig (2017): Privatisation Policies Effects on Sudanese Women's Economic Position, in: *International Journal of Economic Management and Science* 6: 425. doi: 10.4172/2162-6359.1000425.

KIP Index Project (nd): https://www.aub.edu.lb/osb/news/Pages/MEPI-.aspx (last accessed on 24.2.2020).

Kolovich, Lisa and Shibuya, Sakina (2016): *Middle East and Central Asia: A Survey of Gender Budgeting Efforts*, IMF Working paper; available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2016/wp16151.pdf (last accessed on 19.1.2020).

Jad, Islah (2007): The NGO-ization of Arab Women's Movements, in Feminisms in Development Contradictions, Contestations and Challenges, in: Feminisms In Development: Contradictions, Contestations And Challenges in Andrea Cornwall/Elizabeth Harrison/ Ann Whitehead (eds):London Zed Press.

Lockhart, Dorsey, Barker, Katrina, and Alhajahmad, Shaddin (2018): *Syrian Refugee Women and the Workforce in 2017*. West Asia-North Africa Institute, Amman: WANA Institute.

Mansuy, Michèle and Werquin, Patrick (2015): Labour market entry in Tunisia: The gender gap, in: *Work4Youth Publication Series* No. 31; available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_440855.pdf (last accessed on 18.12. 2019).

Musawah (2018): *Who Provides, Who Cares? Changing Dynamics in Muslim Families. Musawah, Malaysia*; available at: https://www.musawah.org/wp-content/uploads/2018/11/WhoProvidesWhoCares_En.pdf (last accessed on 19.1. 2020).

Olmsted, Jennifer (2007): 'Globalization' Denied: Gender and Poverty in Iraq and Palestine, in: Amalia Cabezas/ Ellen Reese/Marguerite Waller (eds): *The Wages of Empire: Neoliberal Policies, Armed Repression, and Women's Poverty*. Boulder, Colorado: Paradigm: 178-233.

Olmsted, Jennifer (2010): Is Paid Work The (Only) Answer? Neoliberalism, Arab Women's Well-Being, and the Social Contract, in: *Journal of Middle East Women's Studies*, 2(1): 112-139, Translated into Arabic and reprinted as: Hal al-`Amal al-Majur Huwa al-'Ijaba (al-Wahida)? Al-Libraliyya al-Jadida, Rafah al-Mar'at al-`Arabiyya wa al-`Aqd al-Ijtima`i, in: *Nahw Dirasat al-Nuw` fi al-`Ulum al-Siyyasiyya* (Gender and Political Science Reader). Cairo: al-Mar'at wa al-Thakira.

Olmsted, Jennifer (2011): *Gender and Globalization: The Iranian Experience*, in: R. Bahramitash/H. Esfahani (eds): Globalization, Islamism and Women in Iran. Syracuse U. Press.

Olmsted, Jennifer (2019): *Care Labor, Intergenerational Equity, and (Social) Sustainability*, working paper.

Queen Rania Foundation (QRF) (2015): *QRF National Early Childhood Development Survey*; available at: https://www.qrf.org/sites/default/files/2019-05/ecd_study_methodology_en.pdf (last accessed on 20.3.2020).

Said, Mona (2015): Wages and Inequality in the Egyptian Labor Market in an Era of Financial Crisis and Revolution, in: Ragui Assaad/Carolyn Kraft (eds): *The Egyptian Labor Market in an Era of Revolution*. Oxford.

UNIDO (2019): *Promoting Women Empowerment for Inclusive and Sustainable Industrial Development in the Middle East and North Africa region*, UNIDO Technical Paper; available at: https://www.unido.org/sites/default/files/files/2019-02/MENA_REPORT_EN.pdf (last accessed on 14.12.2019).

World Bank (nd): https://data.worldbank.org/indicator/SP.HOU.FEMA.ZS (last accessed on 24.2.2020).

World Bank (2008): *The Environment for Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa Region*; available at: http://documents.worldbank.org/curated/en/572471468110060221/The-environment-for-womens-entrepreneurship-in-the-Middle-East-and-North-Africa-region (last accessed on 14.12.2019).

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

النسوية السياسية

POLITICAL FEMINISM

www.fes-mena.org/topics/political-feminism